الحكم النحوي بين حكمين
أو
المنزلة بين المنزلتين
عند النحاة

إعداد

هاني محمد عبد الرازق القزاز

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنات بالمنصورة

"اعلم أن علل النحويين -وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين- أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين"

ابن جني الخصائص (١/ ٤٩)

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلى الله وسلم وبارك على نبيه وآله ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، ثم أما بعد. .

فهذا بحث في مظهر من مظاهر أثر المتكلمين في النحو العربي، ولا سيما المعتزلة، وهو يبحث في أحد أهم الأصول عندهم وهو (المنزلة بين المنزلتين) التي ظهر أثرها في الفكر النحوي عندهم، ثم انطلق من بعدهم إلى نحاة آخرين تأثروا – دون أن يشعروا – بهذا المصطلح فاستعملوه تنظيراً أو تطبيقاً أو كلاهما.

وقد اتضح لي بعد معايشة هذا البحث أن أهم المباحث التي دخلها هذا الفكر هما مبحثا الحدود النحوية، ومبحث العامل، وهناك مباحث أخرى أصابها شيء من هذا المصطلح.

إن فكرة المنزلة بين المنزلتين تعدل في أحد وجوهها فكرة(التوسط) بين رأيين، وليس هذا هو المقصود هنا، وإنما المقصود هو تردد المسألة النحوية محل التنازع بين أمرين، كلاهما يتجاذبها من وجه، وبه يقع الخلاف بين النحويين في كنهها وتحديد ماهيتها.

ولم أرَ أحداً من قبلُ خص هذه المسألة ببحث واستقصاء. نعم هناك إشارات لها منتثرة في بطون الكتب والمصنفات النحوية،وبعضها جمع شيئاً يسيراً منها،مثل الخصائص لابن جني، والأشباه والنظائر للسيوطي.

لكنهم عرجوا عليها قليلاً، واكتفوا بالتنظير لها، ولم يجمعوا مسائلها، فاستعنت بالله عز وجل – وهو خير معين– وفتشت في المصنفات النحوية

محاولاً استجلاء مظاهرها، فعثرت منها على شيء ليس يسير، فصنفته ورتبته بضم الأشباه والنظائر.

وقد مهدت للبحث ببيان أثر الفلسفة والمنطق، ومن ورائهما الفكر الاعتزالي في بعض المباحث النحوية.

ثم جمعت المسائل التي تصلح تطبيقاً لفكرة المنزلة بين المنزلتين في سبعة عناصر، وهي على هذا النحو:

أولاً: المنزلة بين المنزلتين في باب (الحدود النحوية)

ثانياً: المنزلة بين المنزلتين في المعرب والمبني

ثالثا: مما نزل بين المنزلتين مسألتان في باب الممنوع من الصرف.

رابعاً: من الأبواب التي قيل فيها بالمنزلة بين المنزلتين مسائل في المنصوبات.

خامساً: من المسائل التي قيل فيها بالمنزلة بين المنزلتين مسائل في المجرورات.

سادساً: من الأبواب التي نزل بعضها منزلة بين المنزلتين مسائل في باب المعارف.

سابعا: مسائل متفرقة في (المنزلة بين المنزلتين).

ثم كانت خاتمة البحث، وأخيراً قائمة المراجع

أسأل الله التوفيق والسداد، إنه قادر مجيب.

هاني محمد عبد الرازق القزاز

مدرس اللغويات في كلية الدراسات

الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة

مدخل

لا يكاد يخفى علي دارس النحو بعض آثار الفلسفة والمنطق في تناول القضايا الكلية، والأصول العامة، عند النحويين، خاصة عند البصريين.

وقد شهد العصر العباسي نشاطاً واسعاً لحركة الترجمة من اليونانية وغيرها إلى العربية،ووجدت بعض آثار هذه الترجمات في الحركة اللغوية النشطة جداً في تلك الحقبة الزمنية، خاصة أن ذلك العصر اتسعت أوجه النشاط فيه، ووجدت الفرق الكلامية أنفسها تستعين باللغة لتثبيت أو للتدليل على قضياها العقدية(١).

فإذا أضفنا إلى ذلك أن بعضاً ليس قليلاً من المتكلمين جمعوا إلى جانب علم الكلام علم اللغة، وصاروا رؤوساً فيها، نجد أنهم خلطوا مباحثهم اللغوية بمعتقداتهم الكلامية، وتسرب شيء من ألفاظهم ومصطلحاتهم إلى علم اللغة.

وقد كان من أبرز علماء الكلام في تلك الفترة فرقة المعتزلة، التي نُسب إليها كثير من النحاة، وقد اعتمدت على العقل اعتماداً كبيراً(٢)، وكان أحد أهم الركائز عندها أن الحسن ما حسنه العقل، والقبيح ما قبحه العقل.

وقد نبغ من هؤلاء المعتزلة كثير من أكابر النحاة، ومن بينهم–كما يزعم ابن المرتضي"سعيد بن مسعدة الأخفش وقطرب، واسمه محمد بن المستنير، وأبو علي الحسن بن أحمد الفسوي، من مدينة فساة بضمّ الفاء وأبو الفتح عثمان بن جني، وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، وكذلك من النحاة المتقدّمين الخليل بن أحمد ويسمّى حكيم فرهود، وفرهود قبيلة من الأزد يقال

---

(١) انظر: الفن ومذاهبه في النثر العربي، د/شوقي ضيف (ص: ١٢٥).

(٢) انظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه كتاب سيبويه (ص: ٢٤٣).

لهم الفراهيد، وعيسى بن عمر، وأبو الأسود الدؤلي، وممن خالف في الإرجاء أبو عمرو بن العلاء"[١].

وهؤلاء لهم مقولات في النحو تعتمد على العقل اعتماداً كبيراً، خاصة في مجال التعليل، والتوجيه، والتأويل، ومن ثم التقعيد، ولعل أهم أساتذة سيبويه وهو الخليل الفراهيدي هو أول من توسع في التعليل والتأويل معتمداً على العقل، فهو كما يقول الأنباري: «الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله»[٢].

وإذا صح ما ذكره ابن المرتضي من أن الخليل كان من النحاة المعتزلة، فهذا يتسق ما قلته من نفاذ الفكر المعتزلي إلى علم صناعة النحو، الذي صار على أيدي نحاة البصرة علماً بأصول وقواعد، يعرفها أصحاب الصناعة.

وبالنظر في التراث العربي نجد عند الفلاسفة والمتكلمين الإسلاميين بحوثاً حول العلاقة بين النحو والمنطق، مما يدل على تأثير المنطق في النحو، بل ألفت فيه الرسائل وعقدت المناظرات وبخاصة في القرن الرابع الهجري[٣].

وقد نبه فلاسفة العربية على أهمية المنطق في النحو العربي وأهمية النحو العربي في المنطق، وهذا هو الفارابي يرى أن صناعة النحو مدخل إلى صناعة المنطق؛ ولذلك فهو في كتاب "الألفاظ المستعملة في المنطق" يعقد

---

(١) طبقات المعتزلة (٢/ ١٣١).

(٢) نزهة الألباء صـ ٤٥.

(٣) انظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د علي زوين، صـ ٢٥.

بحوثاً لغوية دقيقة؛ فيتحدث عن الحروف مثلاً فيقول: "وهذه الحروف هي أيضاً أصناف كثيرة، غير أن العادة لم تجر من أصحاب علم النحو العربي إلى زماننا هذا بأن يفرد لكل صنف منها اسم يخصه، فينبغي أن نستعمل في تعديد أصنافها الأسامي التي تأدت إلينا عن أهل العلم بالنحو من أهل اللسان اليوناني؛ فإنهم أفردوا كل صنف منها باسم خاص؛ فصنف منها يسمونه الخوالف،. . . الواصلات،. . الحواشي،. . . الروابط. وهذه الحروف منها ما قد يقرن بالأسماء، ومنها ما قد يقرن بالكلم [=الأفعال] "(١).

ويردد أبو حيان التوحيدي (ت ٤٠٠ هـ) خلاصة عبارات أستاذه أبي سليمان المنطقي فيقول: "لولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقي نحوياً، والنحوي منطقياً"(٢).

وإذا استعرضنا أكابر النحويين سنجد أن منهم من كانوا من أصحاب الفرق الكلامية، ومن المشتغلين بالمنطق، وعلى سبيل المثال نقرأ للزبيدي أن السيرافي كان "ينتحل العلم بالمجسطي وأقليدس والمنطق، ويتفقه بأبي حنيفة، وهو معتزلي من أصحاب الجبائي"(٣).

والبصريون – إجمالاً–قوم منطقيون وقياسيون، كانوا أسبق من غيرهم إلى الانتفاع بالمنطق الأرسطي ذلك أن تأثير المذاهب الفلسفية ظهر في

---

(١) الألفاظ المستعملة في المنطق، للفارابي، صـ ٤٢.

(٢) السابق، صـ ١٧٧.

(٣) طبقات النحويين واللغويين، (ص١١٩).

البصرة قبل الكوفة[١]، كما كان بين نحاة البصرة كثير من الشيعة والمعتزلة الذين أفسحوا المجال للحكمة الأجنبية، لكي تؤثر في مذاهبهم الكلامية.

وقد لاحظ المستشرق نيبرج الصلة الوثيقة بين المعتزلة والمدرسة اللغوية في البصرة، فقال: "إن المعتزلة هم الذين قدموا المنهج النحوي الدقيق" ولعل أهم عناصر هذا المنهج هو هذا الفهم العقلي الخالص في تناول ظاهرة اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، ومواضعة بشرية. ولقد أفسح الإيمان بهذا الأساس الفكري الطريق أمام نحاة القرن لوضع اللغة باعتبارها انعكاساً للعقل؛ ومن ثم فهي تخضع للتحليل والتعليل والتدليل على حكمتها وحكمة واضعها"[٢].

ويرى دى بور أن نحاة البصرة قد جعلوا للقياس شأناً كبيراً في الأمور المتعلقة بأمور اللغة، كما فعل البغداديون فيما بعد، على حين ترخص نحاة الكوفة في أمور كثيرة تشذ عن القياس، ولذا سمى نحاة البصرة بأهل المنطق، تمييزاً لهم عن نحاة الكوفة.

غير أن الكوفيين لم يكونوا بمنأى عن البصرة، فتأثروا بالمنطق والقياس، ولكنهم لم يبالغوا فيه مبالغة البصريين[٣].

وهذا يفسر اعتماد البصريين كثيراً على الحجج المنطقية والبراهين العقلية، ويفسر أيضاً تقدمهم على الكوفيين في هذا الشأن، ومن هذه الناحية يعلل الدكتور نبهان الابتعاد النسبي لثعلب وهو أحد رؤوس المدرسة الكوفية

---

(١) انظر: تاريخ الفلسفة في الإسلام، دي بور، صـ ٥٥، وراجع: الفراهيدي عبقري من البصرة، صـ ٨٦.

(٢) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، د. محي الدين محسب(ص: ٩٠).

(٣) انظر: تاريخ الفلسفة في الإسلام، دي بور، (ص٥٥).

عن العلل المنطقية، يقول: "وحسبنا أن نذكر أن ثعلباً أحمد بن يحيي الذي كان رأس الكوفيين في القرن الثالث إنما كان حنبلي المذهب، وكراهية الحنابلة للعلوم العقلية، والمنطقية معروفة مشهورة، بينما كان أئمة البصريين معظمهم على مذهب المعتزلة أو من المتمكنين في العلوم العقلية، وقد خبروا المنطق والكلام وأساليب الحجاج والنظر والمجادلة"(١).

لقد وجدت الأصول الفكرية العقدية عند المعتزلة مجالاً لها في الفكر النحوي، وخاصة منها ما يتصل بإعراب القرآن الكريم، وكل فرقة من الفرق الكلامية كانت تعرب، وتؤول القرآن بحسب عقيدتها، بما يصوره ابن القيم بقوله: "وأنت تجد جميع هذه الطوائف تنزل القرآن على مذاهبها وبدعها وآرائها، فالقرآن عند الجهمية جهمي، وعند المعتزلة معتزلي، وعند القدرية قدري، وعند الرافضة رافضي، وكذلك هو عند جميع أهل الباطل"(٢).

ولم يعد غريباً بعد هذا أن يوصف الإعراب بحسب المُعْرِب، وانتمائه العقدي، فيقال: هذا إعراب الشيعة، أو إعراب المعتزلة، كما قال أبو حيان في قوله تعالى: (ورهبانية ابتدعوها): "و(رَهْبانِيَّة) مقتطعة من العطف على ما قبلها من (رَأْفَةً) و (رَحْمَة)، فانتصب عنده و (رَهْبانِيَّةً) على إضمار فعل يفسره ما بعده، فهو من باب الاشتغال، أي وابتدعوا رهبانية ابتدعوها. واتبعه الزمخشري فقال: وانتصابها بفعل مضمر يفسره الظاهر تقديره: وابتدعوا رهبانية ابتدعوها، يعني وأحدثوها من عند أنفسهم ونذروها.

---

(١) ابن يعيش النحوى لعبد الإله نبهان(ص: ٦٦٤).

(٢) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص: ٢٢٤).

انتهي، وهذا إعراب المعتزلة، وكان أبو عليّ معتزلياً"[١].

وكان المازني ممن رموا بالاعتزال[٢].

لقد دعا الدكتور مازن المبارك إلى دراسة نحاة المعتزلة لعلنا نستطيع أن نجد في نحوهم جميعاً قواسم مشتركة بينهم، وأيضاً مشتركة بين الاعتزال عقيدة، والنحو علماً، فلقد كان الاعتزال عقيدة عقلية تطبع صاحبها بكثير من الصفات، وقد كان من أبرز خصائص الاعتزال أنه يعتمد العقل للوصول إلى الحقيقة[٣].

أستطيع القول بشيء من الاطمئنان أن أهم الأبواب النحوية التي دخلتها تأثيرات الفلاسفة والمتكلمين هما باب الحدود، وباب العامل النحوي، وهذان البابان هما الأبرز في الفكر النحوي عامة.

أما باب الحدود فظهر فيه تأثير الفلسفة خاصة، وهو باب كثير الخلط، تنازعه الخلافات، على ما قال فيه ابن حزم: " هذا باب خلط فيه كثير ممن تكلم في معانيه، وشبك بين المعاني وأوقع الأسماء على غير مسمياتها، ومزج بين الحق والباطل، فكثر لذلك الشغب والالتباس، وعظمت المضرة وخفيت الحقائق"[٤].

وإنما تجدر بنا الإشارة إلى أن الحدود الأرسطية تسللت إلى النحو العربي في بداية القرن

---

(١) البحر المحيط (١٠/ ١١٥)، وراجع رأي الزمخشري في: الكشاف (٤/ ٤٨٢).
(٢) راجع قصة يفهم منها هذا في: مجالس العلماء للزجاجي (ص: ٢٢٤)
(٣) انظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه كتاب سيبويه (ص: ٢٤٢، ٢٤٣).
(٤) الإحكام في أصول الأحكام، ٣٥/١.

الثالث الهجري، يتجلى ذلك من خلال قول " الزجاجي "حين ينبه إلى أن الحد النحوي يختلف عن الحد المنطقي بقوله:"وإنما قلنا في كلام العرب لأنا له نقصد وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو"(١).

ففي هذا النص "ما يجزم بأن جزءً يسيراً من مفهوم الاسم الأرسطي قد وصل إلي البيئة النحوية عن طريق المناطقة في القرن الثالث للهجرة"(٢).

وقد ظهر أثر هذا الخلط في أبواب النحو في تقسيم أنواع الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وما يتميز به كل قسم من هذه الأقسام، وما نتج عن هذه الحدود من اختلافات نتيجة لاشتراك قسمين منها أو أكثر في بعض الحدود والعلامات، مما يجعلها صالحة لأن تكون أحد أفراد الأقسام التي تحمل علاماته أو بعضها، ونتج عن هذا اختلاف النحويين في كُنْه بعض الكلام، هل هو اسم أو فعل أو حرف.

مما سيؤدي في نهاية الأمر إلى إطلاق مقولة (المنزلة بين المنزلتين).

وهذا الاختلاف مبحث قديم جداً عند الفلاسفة، خاصة اليونانيين.

وخلاصة القضية أن المشتغلين بالنحو العربي يرون أن القسمة في أنواع الكلام ثلاثية فقط، وهذا متوافق مع المنطق الأرسطي، وهذا أدى إلى تعذر تصنيف بعض الكلمات، حيث "تظهر المواصفة النظرية المثالية للاسم أنه يتكون من ثلاثة أحرف فأكثر، ويتمتع بدلالة مستقلة قبل دخوله في التركيب. وينأى

---

(١) الإيضاح في علل النحو، ص: ٤٨.

(٢) بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام، د/محمد خير الحلواني، مجلة المورد» عدد ٣٣» (ص: ٢٣).

عن سمة الاقتران بالزمن فلا يعمل عمل الأفعال المقترنة بالزمن، وقد خرج عن هذه المواصفة المثالية أسماء جاء تصنيفها في باب الاسم لكنها فارقته في شيء أو أشياء من مواصفة الاسم في نحو العربية الموروث، مما استدعى تفسيرا علميا يعيد إلى هذه الأسماء انسجامها مع المواصفة العامة للاسم في العربية أو أكثر من أساليب التفسير"(١).

وعليه فإنه يتجسد لدينا اضطراب النحاة وحيرتهم في مسألة تقسيم الكلم وتحديد علامات كل قسم.

ولا شك أن البحث في مسألة التصنيف بحث مضن لصعوبة الجزم بالفصل في صنف الكلمة، ولاسيما أن النحاة القدماء ارتضوا القسمة الثلاثية، حتى بدت أمرا عرفياً متعارفاً عليه، فحصر التقسيم في ثلاث من أهم الأسباب التي أدت إلى مشكلة الخلاف نفسه، ومما يزيد من الصعوبة أننا نجد كلمة تحتمل تصنيفين أو أكثر، اسم أو فعل اسم أو حرف اسم أو فعل أو حرف يتحدد بحسب وجهة النظر إليه فهماً وتحليلاً.

ولأجل هذا الذي الاضطراب أحياناً تسامح النحويون في حدود هذه الأصول الثلاثة، مما جعل أبا الحسن الأشعري، يفتخر بعلم الجدل، ويعيب صناعة النحو –كما عاب غيرها من العلوم(٢).

وإذا أدرنا الأمر على حدود الكلام الثلاثة الاسم والفعل والحرف وجدناها كلها فيها خلاف واضطراب عظيم، حتى أن سيبويه فرَّ من حد (الاسم)، واكتفى بالتمثيل عليه، على ما يقول

---

(١) التفكير العلمي في النحو، حسن الملخ، ص: ١٧٦، ١٧٧.

(٢) انظر :إصلاح الخلل، البطليوسي، ص٤٣.

البطليوسي" كأنه رأى ما في تحديده من الإشكال الذي أوجب اضطراب كلام العلماء فيه"(١).

وهذا الإشكال في حد الاسم ليس أقل منه إشكالاً حدا الفعل والحرف، فكل الحدود دخلها خلاف واختلاف، ورميب بالفساد والتخليط، حتى قال البطليوسي: "وهذه الحدود أكثرها فاسدة كفساد ما تقدم"(٢).

إن هذا الخلاف في الحدود والاضطراب العظيم الواقع فيها جعل فريقاً من العلماء يرون أن وراء هذا الاضطراب هو مقالات المنطقيين، وأن السلامة في البعد عن الحدود، كما قال ابن تيمية في (الرد على المنطقيين):"وإنه إلى الساعة لا يعلم للناس حد مستقيم على أصلهم، حتى أن النحاة لما دخل متأخروهم في الحدود ذكروا للاسم بضعة وعشرين حدا وكلها معترض عليها على أصلهم، بل أنهم ذكروا للاسم سبعين حداً لم يصح منها شيء، كما ذكر ذلك ابن الأنباري المتأخر"(٣).

أقول إنه نتيجة لهذا الخلاف الحاصل في وضع الحدود لجأ فريق من النحاة إلى ضرورة الخروج من القسمة الثلاثية، وأضاف قسماً رابعاً للمشكل المضطرب، هو (المنزلة بين المنزلين).

أما الباب الثاني من أبواب النحو الذي دخله جدل الفلاسفة فهو باب العامل وما ارتبط به من مسائل العلة والمعلول.

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل، ص، ٧٧، ٧٨.

(٢) السابق، ص: ٧٦.

(٣) انظر: الرد على المنطقيين، ص: ٨.

وهذا الباب هو أكثر مسائل الفلسفة خطراً وقيمة، وهو مبني على نظرة فلسفية مؤداها أن كل حادث له بد من محدث، ونجد آثارها عند المتكلمين في قضية خلق أفعال العباد على ما هو مشهور عند المعتزلة، ومنهم ابن جني الذي يرى أن الإنسان هو خالق أفعاله، وهذا رأي المعتزلة، فهو لا يقر العامل النحوي؛ إذ الإعراب للمتكلم عنده.

وفي الإنصاف قصة مناظرة بين الفراء والجرمي في العامل في المبتدأ، وهي تشي بأثر الفكر الفلسفي[١]ومشتهر أن الفراء كان له ميل إلى الاعتزال[٢].

وفي هذه القصة يقول الجرمي إن معنى الابتداء تعريته من العوامل؛ وهو ما يعني أن الابتداء لا وجود له أي عدم، فهو أمر ذهني أو عقلي،ويكمن خلف ذلك القول ما ذهبت إليه المعتزلة بشيئية المعدوم، على حين يرفض الأشاعرة ذلك القول ويرون أنه لا يطلق لفظ " شيء " إلا على ما له وجود.

وقد تكلم المحدثون وأكثروا على نظرية العامل، وكأنه قد تواترت رؤاهم على أن نظرية العامل أثر من آثار الفلسفة، وهي أقرب إلى علل المتكلمين، مما جعل الدكتور ياقوت يقول: " منهج نظرية العامل منهج غريب على الدراسات العربيّة، ولا يمكن أن ينسجم معها، وقد تأثر النحاة الذين أوجدوه بالمنطق اليوناني، من حيث الإشارات الفلسفية والمسائل المنطقيّة والمصطلحات والعلل"[٣].

---

(١) انظر:الإنصاف، ٤١/١، ٤٢.

(٢) انظر: المدارس النحوية (ص: ١٦٤).

(٣) ظاهرة الإعراب، ياقوت ص٧٣.

ولا يختلف عنه الدكتور المخزومي الذي سماه بـ (العامل الفلسفي)، قال: "وهو العامل الذي اقتبسه النحاة من كلام المتكلمين في العلة وقد بدأ البصريون كلامهم فيه لأن منهج المتكلمين طغى على الدراسات المختلفة إذ ذاك فاقتبس منه الدارسون منهجهم"(١).

وهذه النظرة الفلسفية وجدت لها صدى قوياً في قواعد العربية، وكان من آثارها المباشرة قضية المعرب والمبني، وقد وضع النحاة لكل قسيم من القسمين ضوابط، ولكن مع ذلك حدث خلاف بينهم في أسباب البناء، وهذا نتج عنه خلاف في تصنيف بعض الكلام لصلاحيته أن يكون –بحسب ضوابط النحويين –معرباً تارة، ومبنياً تارة أخرى، مما سيوجد بعد ذلك مقولة المنزلة بين المنزلتين، المعرب والمبني.

إن مقولة (المنزلة بين المنزلتين) كانت حاضرة عند حدوث الخلاف والاضطراب، كحل وسط يندرج تحته ما خالف المشهور من الضوابط والحدود، وهذه المقولة ليست مبرئة هي الأخرى من أثر الفلاسفة فيها، فهي كما نعلم أحد الأصول الخمسة التي بنى عليها المعتزلة فكرهم الاعتزالي.

ويخيل إلي أن هذه الفكرة لها أصولها البعيدة في الفلسفة اليونانية التي كان المعتزلة أحد رجالتها، والذي جعلني أطرح هذه الفرضية ما رأيته من كلام أرسطو في كتابه (الخطابة) حين تعرض لقضية المذكر والمؤنث، وأن هناك نوعاً ثالثاً ينزل منزلة بينهما، قال أرسطو"أجناس الأسماء؛ فمنها مذكر، ومنها

---

(١) مدرسة الكوفة، ص: ٢٦٠.

مؤنث، ومنها ما يكون وسطا بين ذلك؛ فقد يحتاج أيضا إلى استعمال تلك المقولات بدقة"[1].

وهذا بعينه ما يعبر عنه في الفكر العربي بـ (الخنثى المشكل)، وستتسرب هذه المقولة إلى الفكر اللغوي، وسنجد من النحاة من يعبر عن (المنزلة بين المنزلتين) بـ (الخنثى المشكل)، وأحياناً بالخصي.

(١) الخطابة أرسطو: ص ١٩٩، وراجع: المذكر والمؤنث (ابن التستري)ص: ١٥، ١٦ بتحقيق (د. أحمد هريدي).

المنزلة بين المنزلتين عند المعتزلة والنحاة

تعد المنزلة بين المنزلتين أحد الأصول الفكرية عند المعتزلة، وهي أصول خمسة أجملها «الخياط» أحد زعماء الاعتزال في القرن الثالث الهجرى بقوله «وليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد والعدل والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فان كملت هذه الخصال فهو معتزلى»(١).

ويبدو هذا المصطلح (المنزلة بين المنزلتين)، مرتبطاً بنشأة فرقة المعتزلة وسبب تسميتهم بهذا كما جاء في طبقات المعتزلة أن أحدهم سأل الحسن البصري عن حكم مرتكب الكبيرة، وأن الناس من خوارج ومرجئة، اختلفوا فيه، فكفره الخوارج، وأرجأ أمره إلى الله المرجئة، فتفكر الحسن البصري، فبادره تلميذه واصل بن عطاء قائلاً: أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقا ولا كافر مطلقا بل هو في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر، ثم قام واعتزل إلى إسطوانة من إسطوانات المسجد يقرّر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزل عنّا واصل، فسمّي هو وأصحابه معتزلة(٢).

وتعد المنزلة بين المنزلتين الأساس الأول الذي قام عليه المعتزلة، ولا يستحق اسم الاعتزال إلّا لمن قال بالأصول الخمسة مجتمعة؛ لأنها الخط العام للفكر الاعتزالي الذي اتفقوا عليه رغم اختلافهم في المسائل الفرعية.

---

(١) – الانتصار، للخياط، ص: ١٢٦، ١٢٧، وراجع: طبقات المعتزلة (١/ ٤)، وإعجاز القرآن بين المعتزلة والأشاعرة (ص: ٢٨، ٢٩).

(٢) انظر: طبقات المعتزلة (٢/ ٣).

ومعنى هذا أن من قال بأصل دون أصل، أو تبنى أحد الأصول دون غيرها، فليس معتزلياً، ولا يستحق هذا الاسم[1].

وهذه الفكرة فكرة التوسط بين أمرين، أو المنزلة بين منزلتين لا ينبغي أن يخص بها قوم دون قوم، فلا يستطيع أحد أن يقول إن فكرة الرأي الوسط عند النحاة هي فكرة معتزلية؛ نظراً لأن المنزلة بين منزلتين أحد أهم أصول المعتزلة الخمسة.

نعم يمكن أن يقال إن النحوي المعتزلي إذا استخدم هذا المصطلح في تناول المسائل النحوية يكون –غالباً – متأثراً بمذهبه العقدي، وإلا فإن في استخدامه لغيره من المصطلحات مندوحة.

والتعبير عن التوسط بين أمرين يكون بأكثر من طريقة، أما استخدام مصطلح مشهور خاص بفرقة كلامية فإنه يصرف الذهن مباشرة إلى هذه الفرقة الكلامية، حتى وإن لم يكن المتكلم بها من أهل هذه الفرقة، ولا متأثراً بها، ولكنه ربما تأثر بشيوع المصطلح إذا صدر عن أعلام النحاة المعتزلة.

والملاحظ أن كثيراً من النحاة الذين أطلقوا هذا المصطلح كانوا من المعتزلة، ثم تبعهم فيه بعض المتأخرين من غيرهم، كما سيتضح لاحقاً.

وفكرة (المنزلة بين المنزلتين) عُبِّر عنها عند النحويين بأكثر من عبارة، فتارة يقولون هو (حكم بين الحكمين) أو (خنثى مشكل)، أويسمونه (خصياً)، أو يسمونه (موقوفاً)، أو يطلقون عليه (متوسطاً)، أما أشهر مصطلحاته عندهم فهو (المنزلة بين المنزلتين).

---

(١) انظر: التأويل والتفسير بين المعتزلة والسنة (ص: ٧٢).

يتحدث الدكتور فجال عن هذا المصطلح وارتباطه بأصول المعتزلة الفكرية والنحوية: "هو من مصطلحات المعتزلة، وقد لحظ الدارسون أن ابن جني "كان معتزلياً تتردد آراؤه في الاعتزال في كتبه، وتطبع ببحثه أحياناً".

والمنزلة بين المنزلتين "أصل من الأصول الخمسة عند المعتزلة"، ويقصد به "، عدم وصف الداعي أو مرتكب الكبيرة بالإيمان و لا بالكفر، بل هو في منزلة بينهما، و لكنه يخلد في النار".

واستخدم ابن جني المصطلح و مفهومه في باب سماه (باب في الحكم يقف بين الحكمين)، وحاول فيه تطبيق هذا المبدأ الاعتزالي علي بعض المسائل النحوية، نحو ما ذكره في تفسير"كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو غلامي، وأنها ليس حركة إعراب ولا بناء، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه: نحو: هذا غلامي، ورأيت صاحبي، وأما كونها غير بناء، فلأن الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة إذن في آخرها بناء"(١).

ويعلق أحد الباحثين على استخدام ابن جني لهذا المصطلح بأنه"تطبيق منه لمبدئه الاعتزالي– وهو المنزلة بين المنزلتين على اللغة.

قال في الخصائص: وذاكرت بهذا الموضع بعض أشياخنا من المتكلمين فسُرَّ به، وحسن في نفسه(٢).

---

(١) المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني» عدد ٧١»(ص: ١٠٨).

(٢) انظر: الخصائص (٣/ ٢٦٩).

وهذا تصريح منه بأن شيوخه من المتكلمين، ولم يكن المتكلمون في عصره إلا معتزلة"[١].

ويتردد هذا المصطلح أيضاً عند ابن الشجري، وهو معتزلي،ويبدو أن بعض معاصريه قد اشتم من (المنزلة بين المنزلتين) رائحة اعتزالية، فاعترض على ابن الشجري في استخدامه هذا المصطلح، فأنكر ابن الشجري عليه اعتراضه، قال: "وقد كان شافهنى هذا المتعدى طوره بهذا الهراء الذي ابتدعه، والهذاء الذي اختلقه واخترعه، فقلت له: إن ضمة المنادى لها منزلة منزلتين، فقال منكرا لذلك: وما معنى المنزلة بين المنزلتين؟ فجهل معنى هذا القول، ولم يحس بأن هذا الوصف يتناول أشياء كثيرة من العربية، كهمزة بين بين، التي هي بين الهمزة والألف، أو الهمزة والياء، أو الهمزة والواو، وكألف الإمالة، التي هي بين ألف التفخيم والياء، وكالصاد المشربة صوت الزاى، وكالقاف التي بين القاف الخالصة والكاف"[٢].

لكن الدكتور الطناحي يرى أن استخدام ابن الشجري لهذا المصطلح لا يحمل صبغة عقدية، وإنما استخدمه في سياق لغوي يعني فقط التوسط بين أمرين.

يقول الدكتور الطناحي: " على أن استعمال ابن الشجرى لذلك المصطلح المعتزلى في هذا السياق يؤذن بأنه استعمال لغوى، بمعنى التوسّط، ليس غير"[٣].

---

(١) مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع عشر (ص: ٦١٨).
(٢) أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٦٦).
(٣) السابق (١/ ٣٠).

أما أنا فلا أبرئ ابن الشجري من هذه الصبغة الاعتزالية في المصطلح، وذلك لأمرين، الأمر الأول أن ابن الشجري معتزلي يجري على لسانه كثيرا- مثله مثل عامة المعتزلة- مصطلح (المنزلة بين المنزلتين)، ولا شك أنه إذا استخدمه في مجال النحو واللغة يكون متأثراً بأصوله العقدية.

الأمر الثاني: أن معاصر ابن الشجري ملك النحاة اعترض عليه في استخدامه لهذا المصطلح المعتزلي، ولا شك أنه لم يكن ليغيب عنه هذا التفسير الذي قدمه ابن الشجري، ولكنه اشتم منه رائحة اعتزال، فاعترض عليه، ولم يعترض على مفهومه الذي يعني التوسط بين أمرين.

ومفهوم التوسط بين أمرين موجود في كل العلوم، ومن بينها بلا شك علم الفقه، وكان بعض النحاة مشتغلاً بالفقه، ولذلك نجد أن أحد مفاهيم الفقه التي تحمل هذا المعنى (التوسط بين أمرين) قد تسرب إلى النحو، وأقصد بهذا مصطلح (خنثى مشكل)، وأحيانا (خصي)، يقول العكبري: "ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين، لأن حد المعرب ضد حد المبنى، وليس بين الضدين هنا واسطة، وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم غير مبنى؛ إذ لا علة فيه توجب البناء، وغير معرب؛ إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحة حرف إعرابه، وسموه (خصيا)، والذي ذهبوا إليه فاسد؛ لأنه معرب عند قوم ومبنى عند آخرين، على أن تسميتهم إياه خصيا خطأ؛ لأن الخصى ذَكَرٌ حقيقة، وأحكام الذكور ثابتة له، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسموه خنثى مشكلا"(١).

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٦٧)، وانظر: التعليقة على المقرب (١/ ٣٢٤)، والهداية في شرح الكفاية٣ (ص: ٣٩)، والأشباه والنظائر في النحو (١/ ٢٩٩).

هذه المسألة سواء أكانت عقدية أم فكرية أم نحوية لها أثر وأهمية كبيرة في مجال الدرس النحوي واللغوي، خاصة عند المحدثين الذين اعترض بعضهم على تقسيمات النحاة الأساسية، من حيث أنواع الكلمة، والمعرب والمبني، وغيرها من المسائل.

ويمثل الدكتور تمام حسان أحد هؤلاء الذين دعوا إلى تقسيم جديد هو في جوهره معتمد على مقولة المنزلة بين المنزلتين(١).

وفكرة المنزلة بين المنزلتين تصلح تنظيراً وتطبيقاً على المسائل الخلافية بين النحاة، وقد دخلت عند أكثر القائلين بها في مسائل المعرب والمبني، ثم المصروف والممنوع من الصرف، والخلاف بين النحويين في أنواع الكلمة من اسم وفعل وحرف.

وهذا بيان بما قاله النحاة في المسائل التي نزلت بين المنزلين.

---

(١) انظر:اللغة العربية معناها ومبناها (ص: ٨٨).

أولاً: المنزلة بين المنزلتين في باب (الحدود النحوية)

من الأبواب التي دخلتها المنزلة بين المنزلتين تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وقد حدث خلاف بين النحويين في نوع بعض الكلمات؛ نظراً لقبولها علامات أكثر من نوع، وهذا بيان بهذه المسائل الخلافية.

مما يمكن عده في منزلة بين المنزلتين (كان) وأخواتها، فهي في منزلة بين الحرف والفعل، أما أنها أفعال، فلأنها تلحقها تاء الضمير وألفه وواوه، وتتصرف تصرف الأفعال، فمعها من دلالات الفعلية شيء كثير.

وأما أنها حروف فلأنها لا تدل على المصدر، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدل على المصدر؛ فلما لم تدل على المصدر دل على أنها ليست أفعالاً[١].

كما أنها تشبه الحروف في أنَّها لا تدلّ على الحدث، وإنَّما هي أفعال لفظيَّة[٢].

أيضاً لو كانت تدلّ على حدث لأُكِّدت، وجاء في الأشباه والنظائر"إنّ هذه الأفعال لا تؤكَّد بالمصدر؛ لأنّها لم تدلَّ عليه، وغيرها من الأفعال يؤكد بالمصادر؛ لأنّها تدلّ عليها، نحو: (قام قياماً)، و (زال زوالاً) "[٦].

وقد قصدوا بالحروف: الطريقة؛ لأن لهذه الأفعال في النحو طريقة تخالف فيها بقيَّة الأفعال، ولهذه العلَّة خصّوها من بين الأفعال بالدخول على المبتدأ والخبر[١]

---

(١) انظر: أسرار العربية (ص: ١٣٠).

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١/ ٣٩٨).

(٦) انظر: الأشباه والنظائر في النحو (٢/ ٤١٨).

وقيل هي أفعال، لكنها أفعال غير حقيقية؛ لأنها لا تدل على المصدر، فهي أفعال غير حقيقية من أجل هذا، فالمصدر يكون في الأفعال الحقيقية، ولهذا المعنى تسمى " أفعال العبارة "[٢]، يقول ابن يعيش: " وأما (كان) وأخواتها فهي من أفعال العبارة واللفظ؛ لأنه تدخلها علامات الأفعال من نحو (قد) و (السين) و (سوف) وتتصرف تصرف الأفعال نحو (كان يكون فهو كائن وكن ولا تكن) وليست أفعالاً حقيقية؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث وزمان ذلك الحدث. و(كان) وأخواتها موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها، فهي بمنزله اسم من أسماء الزمان يؤتى به مع الجملة للدلالة على زمن وجود ذلك الخبر، فقولك: (كان زيد قائماً) بمنزلة قولك: (زيد قائم أمس) وقولك: (يكون زيد قائماً) بمنزلة: (زيد قائم غداً) فتثبت بما قلناه أنها ليست أفعالا حقيقية؛ إذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وإنما هي مشبهة بالأفعال لفظاً وإذا كانت أفعالاً من جهة اللفظ كان مرفوعها كالفعل، ومنصوبها كالمفعول قد يتغايران نحو ضرب زيد عمراً، فزيد غير عمرو، والمرفوع في باب (كان) لا يكون إلا المنصوب في المعنى نحو: (كان زيد قائماً) فـ (القائم) ليس غير زيد "[٣].

وذكر السيوطي أنّ قياس هذه الأفعال ألا تعمل شيئًا؛ لأنها ليست بأفعال صحيحة؛ إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه، وإنما عمل؛ لأنها أشبهت بعض الأفعال الصحيحة؛ مثل: ضرب زيد عمراً، فقد طلب الفعل) ضرب) اسمين، الأول فاعل والثاني مفعولاً، فاسم هذه الأفعال مشبه بالفاعل،

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٦٥).

(٢) أسرار العربية (ص: ١٣١).

(٣) شرح المفصل (٢/ ٩٦).

والخبر مشبه بالمفعول[١]، وذكر أنّ هذا هو مذهب سيبويه[٢] ورأي الفراء أنّ الأول ارتفع لشبهه بالفاعل وانتصب الثاني لشبهه بالحال، ويتوسعون في هذه المسألة حتى أنهم جعلوا منها (هذا) إذا أريد بها التقريب، ومثّلوا لهما بـ: هذا الخليفةُ قادماً، وهذه الشمس طالعةً[٣].

وذكر الشيخ خالد الأزهري أن (كان) مما لا يوصف بتعد ولا لزوم، فإن منصوبها خبر لها على قول البصريين، وحال أو شبيه به على قول الكوفيين[٤].

ولذلك عدها بعض الباحثين المحدثين أدوات منقولة من الفعل للدلالة علي الزمن في الجملة الاسمية التي تخلو من الدلالة عليه[٥].

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١/ ٣٩٨)، والبسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٧٧٥)، وتفسير الكتاب العزيز وإعرابه (٢/ ٣٣٩)، والتذييل والتكميل (٣/ ٢٤٣)، وشرح الدماميني على مغني اللبيب (٢/ ٢٣٤)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ص: ٨٤٢، و١٧٠٣)، والفوائد الضيائية (١/ ١١٤).

(٢) انظر: همع الهوامع (١/ ٣٥٣). وسيبويه يسمي اسم(كان)باسم الفاعل، ويسمي خبرها بالمفعول. انظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٤٥).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١١٤٦).

(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح (١/ ٤٦٢).

(٥) انظر: «اللغة العربية معناها و مبناها، د. تمام حسان، ص: ١٣١، و الجملة الاسمية بين الإطلاق و التقييد رأي وتصنيف، مجلة مجمع اللغة العربية (مصر)» عدد ٧٧» (ص: ١٥٣).

ومما نزل بين منزلتين (ليس) قالوا: إنها في منزلة بين الفعل (كان)، وبين الحرف (ما)، وهو توجيه الأنباري، والإمام عبد القاهر[١].

وبه عللوا جواز تقدم خبر (ليس) على اسمها في نحو: (ليس منطلقاً زيد)، وعدم جوازه في نحو (ما منطلقاً زيد)؛ لأن ليس أقوى من (ما) إذ فيها شبه من (كان)، فقويت، بخلاف (ما).

وهذا يفسر لنا الخلاف بين النحاة في فعلية (ليس) أو حرفيتها، فقد اعتد أكثر النحاة[٢]بفعلية (ليس)، بينما ذهب فريق من النحاة إلى أنها حرف، بمنزلة (ما) النافية، ومن هؤلاء أبو على الفارسي[٣]، ونسب لابن كيسان[٤]، وتابعهما ابن سيده، وابن أبي الربيع.

ويبدو أن المالقي اختار أنها بين المنزلتين، وهذا يفهم من قوله: إنها إذا وجدت بلا خاصية من خصائص الفعل كاتصالها بالضمائر أو تاء التأنيث فهي حرف يدل على معنى في غيره ،كأي حرف آخر من حروف العربية، وكذا إذا

---

(١) انظر: أسرار العربية (ص: ١٣٧)، والإنصاف (١/ ١٣٣)، والمقتصد في شرح الإيضاح (١/ ٤٠٩)، وراجع: » أبوالحسين النحوي و آراؤه النحوية واللغوية، مجلة الأستاذ، العراقية، عدد ١(ص: ١٤).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٣٧٨، ٣٧٩)، والتبيين (ص ٣٠٨، ٣٠٩)، وشرح التسهيل (١ / ٣٧٩)، و شرح اللمع للأصفهاني (١ / ٣٣٥).

(٣) انظر: الحلبيات (ص ٢١٩)، والبصريات (٢ / ٨٣٣)، والمسائل المنثورة (ص ٢٠٧).

(٤) انظر: لسان العرب " ليس "

دخلت على الجملة الفعلية فهي ـ عندئذ ـ حرف كـ (ما) من حيث أن لا خاصية من خواص الأفعال فيها[١].

ومما يمكن تنزيله بين المنزلتين (عسى)، فقد اختلف النحويون فيه بين الحرفية، والفعلية، وتنازعه الشبهان، فعمل في حال عمل الحرف، وعمل في أخرى عمل الفعل، بحسب الشبه الذي يقوى فيه.

وبيان الأمر أن (عسى) عند جمهور النحاة فعل متصرف[٢] مستدلين باتصاله بتاء التأنيث في مثل: (عست هند أن تفلح)، وبضمائر الرفع البارزة نحو: (عسيتِ، وعسيتُ، وعسيا، وعسوا، وعسين).

وقيل إنها حرف مطلقاً؛ بدليل عدم تصرفها. وهو رأي الزاهد عن ثعلب وكذلك قال ابن السراج، وهو مذهب عامة الكوفيين[٣]، كما أنها تشبه (لعل) في معناها[٤].

وقد حدث تقارض في العمل حملاً على التقارب في المعنى، ففي الصاحبي أن (لعل) تكون بمعنى عسى[٥] وقد حملت (عسى) على (لعلَّ) في

---

(١) انظر: رصف المباني (ص٣٦٨، ٣٦٩)، والجنى الداني، (ص٤٤٩).

(٢) انظر: الجنى الداني (ص: ٤٦٦، ٤٦٧).

(٣) انظر: الأفعال الناسخة (ص: ١٦١)، وراجع: أسرار العربية (ص: ١٢٦)، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٤٤٥).

(٤) انظر: حروف المعاني للزجاجي (ص: ٣٠)، وشرح عيون الإعراب(ص١١٣) والكشكول (ص: ٤٢٩).

(٥) انظر: الصاحبي (ص: ٢٦٧).

رأي إذا جاء خبرها اسماً منصوباً، كما قالوا (عسى الغوير أبؤساً)[١]ويجيئ خبر لعلَّ مقترناً بـ (أن) وبغيرها " فإذا كان معه (أن) أفاد فائدة (عسى) وإذا جاء الفعل بغير (أن) كان الفعل أقرب وقوعاً؛ لأن (أن) للاستقبال "[٢].

واختص خبر (لعلَّ) بجواز دخول (أنْ) فيه حملاً على (عسى)[٣] فيقال: (لعلَّ محمد أنْ يجتهد)، وحملوا (عساك) على (لعلك) في رأى لبعضهم، لوقوع الضمير المنصوب بعد (عسى) وحقه أن يقع الضمير المرفوع[٤].

ومن أجل الشبه القوى بينهما زعم الزجاج أن (عسى) حرف، لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى (لعلَّ)[٥]. وجاء عساى حملاً على (لعلِّى) والأكثر (عساني)[٦]. " و قال أبو علي: إن (عسى) لما كانت في المعنى بمنزلة (لعلَّ)، و (لعلَّ) و (عسى) طمع وإشفاق، فتقاربا، أجري (عسى) مجرى (لعلَّ)؛ إذ كانت غير متصرفة كما أن (لعلَّ) كذلك"[٧].واختص خبر (لعلَّ) بجواز دخول دخول (أنْ) فيه حملاً على (عسى)[٨] فيقال: (لعلَّ محمد أنْ يجتهد)، وحملوا

---

(١) انظر: (الكتاب ٥١/١)، و(المقتضب ٣/ ٧٠، ٧٢)، وابن يعيش(١٤/٧)، ، والخزانة(٣١٦/٩: ٣١٨).

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي(١١٦٣/٣).

(٣) انظر: الرصف (ص: ٣٧٤)، والهمع(٤٣٣/١).

(٤) انظر: الكتاب(٥١/١، ١٥٨/٣)، والمقتضب(٧١/٣)، وشروح سقط الزند(٧١٤/٢)، والهمع(٤٢٢/١)، والخزانة(٣٦٢/٥).

(٥) انظر: شرح الكافية للرضى(٢١٤/٤)، والمغنى(ص: ١٥٨).

(٦) انظر: شرح الكافية للرضى(٤٥٤/٤).

(٧) الخزانة (٥/ ٣٦٣)بتصرف يسير جداً.

(٨) انظر: الصاحبي (ص: ٢٦٧).

(عساك) على (لعلك) في رأى لبعضهم، لوقوع الضمير المنصوب بعد (عسى) وحقه أن يقع الضمير المرفوع(١).

وقد فصل سيبويه، فجعل (عسى) حرفاً، كما جعلها فعلاً، فهي عنده حرف إذا اتصلت بضمير نصب، مثل: عساك، وعساه.

وهي فعل إذا لم تتصل بضمير نصب(٢).

وقد رجح السيرافي مذهب سيبويه، قال: " (لولاك) و (عساك) لهما اختصاص، فالضمير يخالف الظاهر. . . يعني أن هذين الحرفين: (لولاك) و (عساك)، في اختصاصهما مع المضمر بهذين الضربين من تقدير الخفض والنصب دون المظهر"(٣).

ومن الواضح ـ في ضوء ما تقدم ـ أن عسى في منزلة بين منزلتي الفعل والحرف.

ومما يمكن تنزيله بين المنزلتين (إن) وأخواتها، فهي في منزلة بين الفعل، والحرف، أما أنها في منزلة بين الفعل؛ فلأنها تشبهه من ناحية اللفظ، فـ (إنَّ) و (أنَّ) بوزن (مدَّ)، وآخرهما مبني على الفتح، كما أن آخر الأفعال

---

(١))انظر: الكتاب(٥١/١، ١٥٨/٣)، و(المقتضب٧١/٣)، والهمع(٤٢٢/١)، والخزانة(٣٦٢/٥).

(٢) انظر: الكتاب(٣٧٤/٢، ٣٧٥)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه (١/ ٤٠٩)، و شرح الجمل (٢/ ١٨٠)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٧٧/١)، وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٤٤٥)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ص١٢٧٩).

(٣) شرح السيرافي على الكتاب (٤/ ١٣٨)، بتصرف.

الماضية كذلك،. . . و (لكنَ) أصلها (كن) ركب معها (لا) كما ركب (لو) مع(لا)[١].

كما أنَّها أشبهتِ الفعلَ بالاختصاصِ، فالحرفُ يعملُ إذا اختصَّ، و (إنَّ) و أخواتها تختصُّ بالدُّخولِ على الجملةِ الاسميَّة.

وتلحقها نون الوقاية كالأفعال فيقال (إنَّني، و أنَّني، و كأنَّني....) إلخ.

ومعانيها كمعاني الأفعال في التأكيد، والاستدراك، والتَّشبيه، والتَّرجِّي، والتمنِّي.

و تلحقها ضمائر النَّصبِ كالأفعال[٢].

وهي "إن " تشبه بالفعل المتعدي باعتبار معموليها جميعاً، فالمرفوع بها وهو الخبر يشبه الفاعل، والمنصوب بها وهو الاسم يشبه المفعول به[٣].

يقول الوراق عن (إنَّ): " لَفظهَا لفظ الْفِعْل، وعملها عمله، وَترك التَّصَرُّف فِي الشَّيْء لَا يدل على أَنه حرف؛ لِأَن من الْأَفْعَال مَا لَا تتصرف، نَحْو: نعم وَبئسَ، فَلَو رفعت (إن) الِاسْم لم يعلم أَنه حرف، فَجعل عَملهَا فِيهَا بعْدهَا مُخَالفا لعمل الْفِعْل، ليدل بذلك على أَنَّهَا حرف، وَلَوْلَا مَا ذَكرْنَاهُ لَكَانَ حَقّهَا أَن

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١/ ٤٤٣، ٤٤٤).

(٢) انظر: الأصول لابن السراج (٢/ ١١٧)، وأسرار العربية (ص: ١٤٤)، ونتائج الفكر في النحو (ص: ٢٦٣)، وشرح جمل الزجاجى (١/ ٤٢٢).

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٤٤)، والموصل على المفصل (٢/ ٦١٩)رسالة علمية، وبغية العارف على رسالة الوظائف، رسالة علمية(٢/ ١٤٣).

ترفع الِاسْم وتنصب الْخَبَر، لتجري مجْرى الْفِعْل الَّذِي شبهت بِهِ، فَأعْطيت عمله، لِأَن اللّبْس يرْتَفع"[١].

وبناء على ما سبق منع بعض النحاة تعدد خبر (إنَّ) وعُدَّ ممَّا يقتضيه القياس؛ لأنَّها شُبِّهتْ بالفعلِ في العملِ، والفعلُ لا يكونُ له أكثر من فاعلٍ، فكذلك لا يكونُ لـ (إنَّ) وأخواتها أكثر من خبر[٢].

وهذا يقوي أنها في منزلة بين الفعل، والحرف.

ومما يمكن تنزيله بين منزلتين (حاشا) فهي إما حرف، أو فعل"وللنحاة فيها أربعة أقوال: أحدها: لسيبويه[٣]: أنها حرف لا غير؛ لأنه قد جاء الجر بها. . . . وثانيها: للمازنى والكسائى أنه فعل لا غير، واحتجا بأنها تتصرف تصرف الأفعال. . . . وثالثها: للفراء أنها فعل لا فاعل له وهو ظاهر البطلان، ورابعها: للمبرد: أنها تكون تارة حرف جر، لورود الجر بها، وتارة فعلاً لتصرفها[٤].

وتشبه (حاشا) الحرف، في أنها تجر ما بعدها، وفي دخولها على ياء المتكلم دون تقدم نون الوقاية، فيقال: (حاشاي)، كما أنها لو كانت فعلاً لكان له فاعل، وليس له فاعل. بيانه أنك تقول: حاشاك من كذا، فتصل به الكاف، وحاشاى، ويدخل على الياء، وليس هناك فاعل[٥].

---

(١) علل النحو (ص: ٢٣٦، ، ٢٣٧).

(٢) انظر: همع الهوامع (١/ ٣٦٣).

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه، (٢/ ٣٠٩، و ٣٤٩)

(٤) انظر: شرح ألفية ابن معط. ابن القواس (١/ ٦١٢).

(٥) شرح اللمع للأصفهاني (٢ / ٥٠١).

وهي أيضاً تشبه الفعل في أنها تتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال فيقال: (حاشيت أحاشى)، وقد جاء من ذلك قول النابغة:

ولا أرى فاعِلاً في النّاسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحاشِيْ من الأقوامِ من أحدٍ(١)

كما أنه يدخلها الحذف، قالوا في (حاشا لله): (حاش لله)، والحذف إنما يقع في الأفعال والأسماء دون الحروف.

أيضاً فإن لام الجر تتعلق بها في قولهم: (حاشا لله)، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف(٢).

لذلك جاز أن تنزل بين المنزلتين، فهي فعل إذا انتصب ما بعدها، وذلك في موطن يقوى فيه شبهها بالفعل، وهي حرف جر إذا جر ما بعدها، في موطن تشبه فيه حرف الجر.

يقول ابن ولاد: " لم ينكر سيبويه أن يكون (حاشا) فعلاً في موضع من الكلام البتة، وإنما ذكرها في الاستثناء خاصة"(٣) **وقال أبو حيان: " والذي**

---

(١) البيت من البسيط، وهو في ديوان النابغة الذبياني، شرحه محمد بن إبراهيم الحضرمي، ت د. علي الهروط (ص: ٧)، والبيت في: المسائل المنثورة(ص: ٧١)، وشرح السيرافي على الكتاب (٤/ ٩٩)، وشرح جمل الزجاجى (١/ ٤٨٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٠٧)، والتبصرة والتذكرة للصيمري (١/ ٣٨٥)، والدرر اللوامع للشنقيطي (١/ ٥٠٢).

(٢) تنظر هذه الأوجه أيضا فى: علل النحو لابن الوراق (ص: ٣٩٧، ٣٩٨).

(٣) انظر: الانتصار (ص: ١٧٠).

يظهر أن سيبويه لا ينكر أن ينطق بها فعلا في غير الاستثناء ففي الاستثناء حرف، وفي غيره فعل"[١].

وهذا الأمر كما ينطبق على (حاشا)، ينطبق أيضاً على (مذ) و (منذ)، فهي في منزلة بين حروف الجر، والظرفية، بحسب الوجه الذي تنجذب إليه.

يقول ابن يعيش: " والعرب تستعملها اسمين وحرفين، والأغلب على (منذ) أن تكون حرفاً ويجوز اسماً. والأغلب على (مذ) أن تكون اسماً للحذف الذي لحقها، والحذف بابه الأسماء من نحو (يد) و (فم) والأفعال من نحو (خذ) و (كُل) وأما الحروف فليس الأصل فيها الحذف إلا أن تكون مضاعفة نحو (إن)"[٢].

ومما نزل بين المنزلتين (كِلا) على رأي الفراء، فهي عنده في منزلة بين الأسماء والأفعال، وهي عند البصريين اسم، قال الفراء رداً على الخليل: " قال الخليل (كِلاَ) اسم، وقال الفرّاء: هي بين الأسماء والأفعال؛ فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل؛ فلا أقول إنها اسم؛ لأنها حشو في الكلام، ولا تنفرد كما ينفرد الاسم، وأشبهت الفعل لتغيرها في المكنيّ والظاهر، لأني أقول في الظاهر: رأيت كلا الزيدين، ومررت بكلا الزيدين، وكلّمني كلا الزيدين؛ فلا تتغير؛ وأقول في المكنيّ: رأيتهما كليهما، ومررت بهما كليهما، وقام إليَّ كلاهما؛ فأشبهت الفعل؛ لأني أقول: قضيت الحقّ، فتصير الألف ياءً مع المكنيّ"[٣].

---

(١) ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٣١).

(٢) شرح المفصل (٤/ ٩٤).

(٣) طبقات النحويين واللغويين (ص: ١٣٣). وراجع: المقاصد الشافية (١/ ٤٠،

ومما يمكن تنزيله منزلة بين المنزلتين أسماء الأفعال"وهي ألفاظ تؤدي معاني الأفعال، ولا تقبل علاماتها، وليست هي على صيغها، فسماها النحاة أسماء الأفعال"(١).

وقد قسم النحاة الكلمة ثلاثة أقسام، وهي الاسم والفعل والحرف، وزعموا انحصار الأقسام في هذه الثلاثة(٢).

بل زعم الإمام عبد القاهر انحصار الأقسام في هذه الثلاثة في كل لغات العالم، قال: "وأجمع العلماء على أن هذه القسمة لا مزيد عليها، وأن جميع اللغات موافقة للغة العرب في هذه القسمة"(٣).

لكن بعض النحاة اعترض على هذه القسمة، لما رآها مشتركة بين الأسماء والأفعال، فجعل لها قسماً رابعاً، سماه الخالفة(٤).

وتتجسد معالم الاختلاف في التصنيف بوضوح حين يتعرض النحاة لما سموه بأسماء الأفعال: "فمنهم من اعتبرها أسماء حقيقية، و أعطى الدليل على ذلك قبول ألفاظها لعلامات الاسم، وأبرزها التنوين، وأنها لا تقبل علامات الفعل، ومنهم من اعتبرها أفعالا حقيقية، و نسب بعضهم هذا الرأي إلى الكوفيين،

---

٤١)، وشرح التصريح على التوضيح (١/ ١٧).

(١) معاني النحو للسامرائي، ط دار الفكر (٤/ ٤٠).

(٢) انظر: شرح اللمحة البدرية (١/ ٢٥١)، والأشباه والنظائر في النحو (٣/ ٣).

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح (١/ ١٥٢).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (١/ ٢٣)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٨٧)، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية (ص: ١٧٥)، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (ص: ١٨٣).

محتجين بأنها إنّما كانت أفعالاً لدلالتها على الحدث والزمن،ولرفعها الفاعل، و نصبها المفعول ولتأديتها معاني الفعل من أمر ونهي، ومنهم من يقول إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، ومنهم من يقول إنها منزلة بين الأسماء الأفعال، ومنهم من يقول إنها قسم رابع من أقسام الكلم، قسيم للاسم والفعل والحرف، ومنهم من فصل بين مفرداتها، فاعتبر ما استعمل منها ظرفا، أو مصدرا باقيا على اسميته، اعتبر قسما منها أسماء أصوات كـ (أف) و (أوه)، والقسم الآخر مصادر، كـ (فرطك) و (حذرك)، و قسما ثالثا أسماء أفعال كـ (صه")[(١)].

وعليه فالسؤال المطروح عن أسماء الأفعال، هل هي أسماء لألفاظ الأفعال، أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة، أو أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، أو هي أفعال؟

أقوال قال بالأول جمهور البصريين، وبالثاني صاحب البسيط، ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة، وبالثالث جماعة من البصريين، و بالرابع الكوفيون، وعلى القول: إنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا مواضع لها من الإعراب عند الأخفش وطائفة، واختاره ابن مالك. وأما على القول إنها أسماء لمعاني الأفعال، موضعها رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر،و هو مذهب بعض النحويين، وعلى القول إنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، موضعها نصب بأفعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب، وهو قول المازني و طائفة، والصحيح أن كلا منها اسم لفعل، و أنه لا موضع لها من الإعراب[(٢)].

---

(١) أقسام الكلام العربي، فاضل الساقي، ص ٣٤، ٣٥.

(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٢٨١).

إن في اصطلاحات اللغويين أو توصيفهم لبعض المسائل اللغوية ما يعبّر عن هذه المقولة، ويؤيد ما ذهبت إليه فيها، كاصطلاح النحاة على بعض الألفاظ بأنها (أسماء أفعال)، وبهذا تكون في منزلة بين الأسماء والأفعال، فمتأملها يجد فيها من خصال الأسماء اللفظية ما يمكنه من عدّها أسماء كالتنوين في أمثال (صه، وأفٍ، وحيهلٍ) وكذا صيغها التي ليست على صيغ الأفعال وعدم قبولها تاء التأنيث.

ولما كانت كذلك قيل إنها أسماء أفعال، أي لا هي أسماء ولا هي أفعال، إنما هي بين بين أي تتوسط بينهما.

وهذا الرأي اختاره من المحدثين الدكتور المخزومي[١].

<u>ومما يمكن تنزيله بين المنزلتين (اسم الفاعل) و (اسم المفعول) وصيغ المبالغة، فهي في</u> منزلة بين الاسم والفعل الذي تعمل عمله، فإذا نظرنا إلى العلامات الشكلية لهذه الثلاثة وجدناها أسماء؛ إذ هي تقبل (أل) والتنوين والإضافة، مما يقطع باسميتها، ولكنها مع ذلك تشبه الفعل المضارع، وتعمل عمله[٢]، ولذا فإن (أل) الداخلة عليها هي (أل) الموصولة التي تقترب بهذه الأسماء أكثر ناحية الفعلية، وهذا يعلل عمل هذه الثلاثة دون شرط عمل الفعل في حال دخول (أل) الموصولة عليها، ومن أجل هذا أجاز ابن مالك دخول (أل) هذه على الفعل المضارع، كما تدخل على الاسم الذي يعمل عمله، حتى

---

(١) انظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص: ٢٠٢.

(٢) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه (ص: ١٣٩)، ومعاني النحو للسامرائي، ط دار الفكر (٣/ ١١٣).

في سعة الكلام[١]، فيجوز عنده (اليجدع)[٢]ونحوه في غير الضرورة، وإن كان قليلاً.

إن العلامة الشكلية التي هي دخول (أل) جعلت النحويين يحسمون أمر تصنيف هذه الكلمات في حيز الأسماء، يقول الإمام عبد القاهر: " وإنما جاء به على معنى (الذي يجدع) الذي يجدع، أي يقال: جدع الله أذنه، والذي يقصع، تقصع أي دخل القاصعاء، واستعمال نحو هذا خطأ بإجماع. فكل لفظ دخله الألف واللام فاحكم بأنه اسم"[٣].

فهو بعد ذلك اسمٌ لفظاً فعلٌ عملاً[٤]، على ما يقول ابن يعيش: " فلما كان في مذهب الفعل عمل عمله، فهو اسم لفظاً وفعل معنى، وإنما حول لفظ الفعل فيه إلى الاسم؛ لأن الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل "[٥]

---

(١) انظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٩٧، ١٩٨)، وشرح الكافية الشافية (١/ ١٢٤)

، وتعليق الفرائد للدماميني (٢/ ٢١٥).

(٢) انظر: المسائل العسكريات، ص(٨٥)، وخزانة الأدب (١/ ٣٢).

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح (١/ ٧٢).

(٤) انظر: شرح المفصل (٦/ ٧٧)، وابن يعيش النحوى لعبد الإله نبهان (١/ ٦٧٢).

(٥) شرح المفصل (٦/ ٧٧).

ولذا أمكن لبعض النحاة تسميته بالفعل الدائم[١]، و" اسم الفاعل الذي أطلقوا عليه "الدائم " مخصوص بالعامل منه عمل الفعل"[٢].

ومع حكم النحويين عليه بأنه اسم لم يجدوا مانعاً في أن يقولوا إنه يرفع الفاعل، وينصب المفعول به، وهذا من خصائص الأفعال، فكيف حكموا عليه بأنه اسم، والاسم المبتدأ يحتاج خبراً، ثم يقولون إنه يحتاج إلى الفاعل والمفعول به إذا كان بمعنى فعل متعدٍ.

واضح أنهم نظروا في هذه الثلاثة إلى ناحيتين، وهما الناحية الشكلية، والناحية الوظيفية، فهي من ناحية الشكل (اسم) ولذا حكموا عليها بأنها (اسم) فاعل، أو مفعول، ومن ناحية الوظيفة فإن هذه الثلاثة تعمل عمل الفعل، ولذا غلبوا جانب الفعلية فيها، مع أن الناحية الشكلية أقوى، وكأنني أستشعر منها أن المقصود بها الاسم الذي يراد منه الفاعل، والذي يراد منه المفعول.

وقد ساق الفراء هذا الإشكال، وعبر عنه أحسن تعبير، قال: " (قائم) فعل دائم لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنه ينصب، فيقال: قائم قياما، وضاربٌ زيدا، فالجهة التي هو فيها اسمٌ ليس هو فيها فعلا، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما"[٣]. ولذا أطلق عليه مصطلح (الفعل الدائم).

---

(١) انظر: مدرسة الكوفة، د/مهدي المخزومي(ص ٣٣٧)، و الأصول لـ تمام حسان (ص: ٤٠)، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (ص: ١١١، ١٨٥)، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية (ص: ٨٥).

(٢) المدارس النحوية أسطورة وواقع (ص: ١١٥).

(٣) مجالس العلماء للزجاجي (ص: ٢٦٥)، وراجع: شرح المفصل (٦/ ٧٧).

وقد رفض الدكتور السامرائي اعتبار ما يعمل عمل الفعل أسماء، واعتبرها أفعالا خالصة الفعلية، بصرف النظر عن الناحية الشكلية منها، يقول: " واهتمامهم بمسألة عمل الفعل، في رفعه الفاعل ونصبه المفعول. . . حملهم على اعتبار المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة، واسم التفضيل أشباها للفعل، وناحية الشبه هي أن هذه المواد تعمل عمل الفعل، ولم يكترثوا للناحية الزمانية في استعمال هذه المواد، وكان خيرا لهم لو أنهم ألحقوا هذه المواد بالمادة الفعلية، من حيث إفصاحها عن الزمان، وإبرازه في حدود واضحة"(١).

وأرى أنه من المناسب أن يجعل مثل هذا بأنه من باب المنزلة بين المنزلتين، فهو ليس اسماً خالصاً، وإلا فإن الأسماء الخالصة لا ترفع الفاعل، ولا تنصب المفعول به.

كذلك فهي ليست أفعالاً خالصة، بدليل قبولها علامات الأسماء، فناسب هذا –عندي– أن تكون في منزلة بينهما.

ومن جانب آخر فإنه سيحل إشكال إعراب الأسماء الواقعة بعد الوصف المعتمد على شيء قبله، فقد قال النحويون إنه فاعل سد مسد الخبر، أو نائب فاعل سد مسد الخبر، وهذا يقوي –عندي–أن هذه المشتقات في منزلة بين الفعلية والإسمية، فصح أن يكون لها فاعل، وأن يكون في الوقت نفسه خبراً، أو ساداً مسده.

---

(١) الفعل زمانه، وأبنيته، (ص١٨، ١٩)، وراجع: الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم (١/ ٣٢٢).

أيضاً قال الأخفش إن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل، لكنه مع هذا فيه شبه بالاسم، ولذا لا ينصب الاسم الواقع بعده على أنه مفعول به، ولكنه لضعفه، ولكونه بين الاسم والفعل ينصب ما بعده على أنه شبيه بالمفعول(١).

وهذا يستدعي سؤالاً عن نوعية الجملة التي تصدر بواحد من هذه الثلاثة، هل هي جملة اسمية، أو فعلية؟

قد يكون من المناسب أيضاً أن يقال إن هذه الجملة في منزلة بين المنزلتين.

فكأن الجمل أربعة أنواع، اسمية وفعلية وجملة في منزلة بينهما ثم شبه جملة.

ويبدو أن الرضي قد اقترب كثيراً من هذه النتيجة وإن لم يصرح بها، فقد ذكر أنه على مذهب الجمهور: إن أصل: الضارب والمضروب: الضَّرَبَ والضُّرِبَ، بالمبني للفاعل، وللمفعول، فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل، يقول الرضي: "فصيروا (الفعل في الصورة الاسم)، الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل، والمبني للمجهول في صورة اسم المفعول؛ لأن المعنيين متقاربان، إذ معنى زيد ضارب، زيد ضَرَبَ أو يَضرِبُ، وزيد مضروب: زيد ضُرِبَ أو يُضرَبَ، ولكون هذه الصلة (فعلا في صورة الاسم)، عملت بمعنى الماضي، ولو كانت اسم الفاعل أو

---

(١) انظر: شرح المفصل (٦/ ٧٧)، ، والتذييل والتكميل (٣/ ٥٩)، وشرح التسهيل ٣ (ص: ٧١، ٧٦)، وارتشاف الضرب (٢/ ١٠١٢)، و(٥/ ٢٢٧١)، وشفاء العليل للسلسيلي (١/ ٦٢٧)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ص: ٦٨٦، و٢٧٢٦)، وابن يعيش النحوى لعبد الإله نبهان (ص: ٦٧٢).

مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي، كالمجرد من اللام، وكان حق الإعراب أن يكون على الموصول"[١].

ومما يمكن أن ينزل بين المنزلتين الصفة المشبهة، فالصفة المشبهة مثلها مثل الأوصاف المشتقة العاملة عمل الفعل، وما سبق من الحديث عن (اسم الفاعل) و (اسم المفعول) و (صيغ المبالغة) ينطبق على (الصفة المشبهة).

ويضاف لذلك أنها في منزلة بين الاسم والفعل، ثم هي في منزلة بين الفعل المتعدي، والفعل اللازم، ويوضح هذا أن معمول الصفة المشبهة إذا كان منصوباً معرفاً بأل أُعرب شبيهاً بالمفعول به وليس مفعولاً به صراحة في مثل قولنا: (زيدٌ حسنٌ الوجهَ).

يقول السلسيلي: " أو ينصبه على التشبيه بالمفعول، فيحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدي، كما حملت الصفة على اسم الفاعل المتعدي في قولهم: هو حسن وجهه والوجهَ"[٢].

ومعنى هذا أن الصفة المشبهة تتوسط بين التعدي واللزوم؛ و-عندي-أن مصطلح (الشبيه) هو أحد وسائل الحكم على المسائل اللغوية بأنها في منزلة بين المنزلتين.

وسبب الحكم على المنصوب في نحو (زيد الحسن الوجهَ) بأنه شبيه بالمفعول به[١]، وليس مفعولاً صريحاً، كما يقول بعضهم: " وأما النصب بعدها

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٣/ ١٤)، وراجع: شرح المفصل، لابن يعيش (٣/ ١٤٢)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٨٢، ٤٨٣).

(٢) شفاء العليل للسلسيلي (١/ ٥٥٨).

في بعض الأحيان فهو ليس على المفعولية، بل على التشبيه بالمفعول"[٢] أن الصفة المشبهة تشتق من الفعل اللازم، والفعل اللازم لا ينصب المفعول به مباشرة، وإنما ينصب الشبيه بالمفعول به وهو المجرور بحرف جر، أو المنصوب بعد الصفة المشبهة[٣]، كما في الحالة التي معنا الآن.

وعلى هذا اعترض الصيداوي على النصب في المثال السابق بأنه مفعول به، أو شبيه به، قال إن: " الصفة المشبهة إنما تشتق من اللازم، فكيف يكون الفعل لازمًا، وتكون صفته المشبهة متعديةً ناصبةً؟! هذا غير وارد، و لا يجوز أن يستمر، لأنه مخالف لمنطق نصب المفعول به في العربية أصلًا"[٤].

<u>ومما يمكن تنزيله بين المنزلتين اسم التفضيل المضاف إلى معرفة، وهذا</u> يجوز فيه المطابقة، ويجوز إهمالها، بناء على إرادة معنى (من)، أو ترك إرادتها، فهو في منزلة بين منزلتين كما يرى الشاطبي[٥] فإن لم يرد معناها فلا بد من المطابقة، فتقول: زيد أفضل الناس، والزيدان أفضلا الناس، والزيدون أفضلو الناس، وأفاضل الناس.

---

(١) وعند الكوفيين المنصوب هنا تمييز. انظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٤٥٧)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ٦٢٤)، والفريدة في شرح القصيدة. ابن الخباز (ص: ٥٨)، وإرشاد السالك لابن القيم (٢/ ٥٥٤)، وشرح المفصل (٦/ ٧٧، ٨٥)، والفضة المضية (١/ ١٧٢) ، وأسرار النحو لابن كمال الباشا (ص: ١٢٥).

(٢) شروح العوامل المائة النحوية (ص: ٢٠٤).

(٣) انظر: تمهيد القواعد (ص: ٨٤٢).

(٤) الكفاف، ليوسف الصيداوي، ص(٨١١).

(٥) انظر: المقاصد الشافية، ٤/٥٨٠.

وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندات فُضَل النساء.

والمعنى فيه: هما الأفضلان في الناس، وليس على معنى أنهما أفضل من الناس(١).

وإن أريد معناها فلك فيه وجهان: أحدهما أن تأتي بـ (أفعل) مطابقا فتقول: الزيدان أفضلاكم، والثاني: ألا تأتى به مطابقا، فتقول: الزيدان أفضلكم.

وجاز هنا الوجهان لأنها منزلة بين المنزلتين، فمن راعى معنى (من) وأنه مقدر وجب التجريد من (أل) والإضافة وإهمال المطابقة.

ومن راعى اللفظ، وأن (من) ليست بمذكورة فيه، ولا يمكن إظهارها أشبه المحلى بأل فوجب تجريده من (من)، مع المطابقة(٢).

ومن الواقع بين منزلتين المصدر، فهو في منزلة بين الاسم والفعل، وقد قالوا في تعريفه إنه: الاسم الدال على الحدث الجاري على فعله(٣).

والمصدر يتنازعه كل من الفعلية والإسمية، فهو يقبل علامات الأسماء، كالتنوين، وجواز دخول (أل) عليه.

ويعمل عمل الفعل لمناسبة الاشتقاق بينه وبين الفعل إلى جانب تضمنه نفس

---

(١) انظر: معاني النحو للسامرائي، ط دار الفكر (٤/ ٣١٧)

(٢) انظر: المقاصد الشافية، للشاطبي (٤/ ٥٨٠، ٥٨١)، وشرح المفصل (٦/ ٩٥) ،واللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٣٠).

(٣) انظر: البهجة المرضية (١/ ٣٤٠)، و شرح حدود النحو للأبذي، شرحها ابن قاسم المالكي، ت د. خالد فهمي (ص: ١٠٨)، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (ص: ١٣٩).

حروف الفعل، ونفس دلالته على الحدث، فتحققت بذلك المناسبة بينهما لفظاً ومعنى[١].

وإذا نظرنا في أحوال المصدر نجد أنه يعمل عمل الفعل كلما اقترب من الفعل، ويضعف عمله كلما اقترب من الاسم، مما يرجح أنه في منزلة بينهما.

وللمصدر ثلاثة أحوال

الحال الأول: إذا كان المصدر منوناً فإنه يعمل عمل الفعل حينئذ، لأنه يشبه الفعل المؤكد بالنون الخفيفة، واحتج العلماء لإعماله بقربه من الفعل بالتنكير، فقد أشبه الفعل بتنكيره لفظاً، لتجرده من (أل) والإضافة اللتين هما من خصائص الأسماء، ومعنى لأنه لا يراد به شيء بعينه كالمعرفة، فإذا كان عمله ينطوي على شبه الفعل بالتنكير ونيابته عنه كان بذلك بالغ الحسن لجمعه بين المشاكلة اللفظية والمعنوية.

وإنما كان الفعل نكرة؛ لأنه فرع المصدر، والمصدر لا يكون إلا نكرة أو لأنه يقع وصفاً للنكرة نحو: مررت برجل قام أخوه[٢].

كما أنه عند إعماله يشبه وجود الفعل مؤكداً بالنون الخفيفة وهو أقوى من إعمال المعرف[٣].

الحال الثاني: إذا كان معرفاً بـ (أل) فإنه يشتد شبهه بالأسماء، لذا

---

(١) االلباب ١/ ٤٤٨، والفوائد الضيائية ٢/ ١٩٠.

(٢) ينظر: توجيه اللمع (ص: ٥١٩)، والمقتصد ١ / ٥٥٨، وشرح المقدمة الجزولية ٣ / ٩١٨.

(٣) شرح التسهيل ٣ / ١١٦، وشرح المقدمة الجزولية ٣ / ٩١٨.

اختلف النحويون في إعماله، فذهب العكبري[١] وابن الحاجب[٢] وابن يعيش[٣] وابن جماعة[٤] والجامي[٥] إلى أن الأصل في المصدر المعرف عدم الإعمال لأن الألف واللام إذا دخلت على المصدر تدخل لإفادة التعريف، فبعد شبهه عن الفعل من هذه الجهة، كما أنها تصير جزءاً من الكلمة، ويتعذر معها تقدير المصدر بـ (أن) والفعل، إلا أنه ساغ دخولها على المصدر، وإن لم يجز ذلك في الفعل فرقاً بين الشيء وبين ما أوِّل به. وجاز إعماله على ضعف؛ لأن شبه الفعل باق فيه مع دخول الألف واللام عليه؛ لأنها لم تذهب ببعض حروفه، ولم تزل معها أصالته للفعل ولم تتغير دلالته على الحدث وبعبارة أخري لم تزل عنه الأسباب الموجبة لإعماله عمل الفعل[٦].

الحال الثالث: إذا كان المصدر مضافاً فهو كاسبقه، من جهة اختلاف النحويين في إعماله، فمن منع نظر إلى شبهه بالاسم، ومن أجاز نظر إلى الشبه الحاصل من جهة أخرى بالفعل، فمن أجاز إعماله جماعة من النحويين يتقدمهم سيبويه[٧] والفراء[٨] وتبعهم ابن مالك[١] وذكر أن إعماله مضافاً أقوى

---

(١) اللباب ١ / ٤٥١.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٢٨.

(٣) شرح المفصل ٦ / ٦٣.

(٤) شرح الكافية لابن جماعة (ص: ٢٥٤).

(٥) الفوائد الضيائية ٢ / ١٩٢

(٦) اللباب ١ / ٤٥١، وشرح المفصل ٦ / ٦٣، ٦٤، وشرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٢٧.

(٧) انظر: الكتاب لسيبويه (١/ ١٩٢).

(٨) ينظر: المساعد ٢ / ٢٣٤.

أقوى من إعمال المنون، محتجاً بقوة مناسبة الإضافة للفعل؛ إذ إنها تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يجعل الإسناد الفاعل جزء من الفعل، فضلاً عن مناسبتها له من حيث إنها لا تقبل التنوين و (ال) اللذين هما من خصائص الأسماء.

ويبدو بالنظر إلى هذه الأحوال الثلاثة أن المصدر في منزلة بين الاسم والفعل، وقد صرح ابن المؤدب بهذا، فذكر أن المصدر: "ليس بفعل محض ولا باسم محض؛ اذ لو كان فعلاً محضاً لانتفى عنه التنوين، ولو كان اسماً محضاً لثني وجمع وأنث، وهو موحد في الأحوال كلها، وهو قول هشام بن معاوية الكوفي"(٢).

<u>ومما يمكن تنزيله بين المنزلتين (اسم المصدر)، فهو في منزلة بين الاسم والمصدر</u>

ومصطلح (اسم المصدر) مر بمراحل قبل أن يستقر، فسيبويه أشار إليه باعتباره مصدراً عندما تحدث عن العلم المعدول، نحو: (فجار) و (يسار)، وعن (سبحان) التي عدها من المصادر، وأما (نباتاً)، في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾(٣)، فقد عدها مصدراً يدخل في باب (ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد)(٤).

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ١١٦.

(٢) دقائق التصريف، (ص: ٤٤)، ط المجمع العراقي، ١٩٨٧ م.

(٣) نوح: ١٧.

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٨١).

ويرى أن النبات ليس بمصدر على (أنبت) وإنما هو على (نبت)، وقد جرى على (أنبت)[١]، مشيراً إلى أن (ما لحقته الزيادة من بنات الأربعة، وجاء على مثال (استفعلت)، وما لحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة، فإن مصدره يجيء على مثال: (استفعلت)، وذلك: (احرنجمت) (احرنجاماً) و(اطمأننت) (اطمئناناً، و (الطمأنينة) و (القشعريرة) ليس واحد منهما بمصدر على (اطمأننت)، و(اقشعررت) كما أن (النبات) ليس بمصدر على (أنبت)[٢].

ويظهر مصطلح (اسم المصدر) عند ابن الحاجب، بأنه: اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كـ (القهقري)، فإنه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه[٣].

والمصدر هو الحدث، واسم المصدر هو اسم لمعنى الحدث نفسه، قال بهاء الدين ابن النحّاس (ت ٦٩٨ هـ)[٤]: المصدر هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره، واسم المصدر: اسم المعنى الصادر عن الإنسان وغيره، كسبحان المسمّى به التسبيح الذي هو صادر من المُسَبِّح لا لفظ (تَ سْ بِ ي ح)[٥] بل المعنى المعبّر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه.

---

(١) انظرالمرجع السابق (٤/ ٨٤).

(٢) انظر: السابق (٤/ ٨٥، ٨٦).

(٣) انظر: (أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٥٠).

(٤) انظر: التعليقة على المقرب، لابن النحاس، (ص: ٥٦)، والأشباه والنظائر في النحو (٢/ ٤٢٩).

(٥) انظر: تمهيد القواعد (ص: ١٨١٤)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ٣).

هذا فضلاً عن أنّ للمصدر فِعلاً يجري عليه كالانطلاق في انطلق، واسم المصدر هو اسم وليس له فِعْل يجري عليه كالقهقرى، فإنه نوعٌ من الرجوع ولا فِعْل له يجري عليه من لفظه.

والأظهر أنّ الفرق بين المصدر واسمه هو أنّ المصدر يدل على نفس الحدث الواقع مع الفاعل، في حين يدل اسم المصدر على لفظ المصدر، فالغُسل يدل على لفظ الاغتسال الدالّ على الفعل الحاصل من المغتسل، والوضوء يدل على لفظ التوضؤ الدال على الفِعل، فاسم المصدر يخالف المصدر في اللفظ وهذه المخالفة مبنية أساساً على فعل المصدر المشتق منه.

ويرجح الدكتور فاضل السامرائي أن الأصل في اسم المصدر أن لا يدل على الحدث، بل وُضع للدلالة على الاسم، يقول في (معاني النحو): "فالقرض ما سلّفت، وأما الإقراض فمصدر أقرض وهو الحدث. والإمطار مصدر أمطر، والمطْر بالسكون مصدر مطَر، وأما المطَر بالفتح فماء السحاب. . . والتكليم المصدر والكلام اسم لما يخرج من الفم من اللفظ وكان مفيداً تاماً"(١).

واستدل على ذلك بأن أسماء المصادر ليست للحدث في الأصل، يقول: "أننا نقول: السلام عليكم ولا نقول التسليم عليكم؛ لأن السلام اسم وهو الأمان. أما التسليم فهو الحدث؛ ومثله الكلام والتكليم. قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾(٢)ولا يصح أن نقول

---

(١) معاني النحو للسامرائي، ط دار الفكر (٣/ ١٦٦).

(٢) التوبة: ٦.

(حتى يسمع تكليم الله أو تكلم الله) فإن كلام الله القرآن، أما التكليم فهو الحدث، ولو كانا بمعنًى واحد لصح ان يستعمل أحدهما مكان الآخر"(١).

ويمكن – على سبيل الاحتمال–أن يكون اسم المصدر قسماً مستقلاً برأسه؛ لأن فيه شبهاً من المصدر؛ إذ يجري على حروف الفعل، لكن بزيادة، أو نقصان، ويعمل عمله، ومع ذلك فهو يشبه الاسم في العلامات اللفظية؛ إذ يقبل (أل)، ويدخل عليه الجر.

فلما كان يجمع الأمرين معاً فإني أقترح أن يجعل في منزلة بين المنزلتين.

خاصة "أن بعض الباحثين المحققين ينكر وجود قسم مستقل يطلق عليه: "اسم المصدر". وحجته: ما سبق هنا، وأن تعريف المصدر الأصيل ينطبق عليه. وهذا رأي قوي ودفعه عسير"(٢)، كما يقول الأستاذ عباس حسن.

وهو الأمر الذي تبناه أيضاً من المعاصرين يوسف الصيداوي الذي يرى أن "اسم المصدر غَدَا في منزلة بين المنزلتين"(٣).

---

(١) السابق (٣/ ١٦٧).

(٢) النحو الوافي (٣/ ٩٠).

(٣) الكفاف يوسف الصيداوي (٢/ ٦٦٥).

ثانياً: المنزلة بين المنزلتين في المعرب والمبني

اختلف النحاة في مجموعة من المسائل هل هي معربة أو مبنية، وتوسط بعضهم فقال هي في منزلة بينهما، ومن هذه المسائل:

الأسماء قبل التركيب من حيث الإعراب والبناء

اختلف النحاة في الأسماء قبل التركيب، هل هي معربة أو مبنية، أو موقوفة[1]، ومثلها حروف التهجي، وذلك نحو: ألف، باء، تاء، ثاء، جيم، وكأسماء العدد: واحد، اثنان، ثلاثة.

اختار البيضاوي، أنها معربة، وقال: المعرب هو ما لو اختلف العوامل في أوله لاختلف آخره، وهذه الأسماء بهذه المثابة، فإنك تقول: هذه ألف، وكتبت ألفا، ونظرت إلى ألف).

وعلى هذا لا فرق بين هذه الأسماء، وبين زيد وعمرو قبل التركيب، فمن جعلها مبنية جعلها كذلك، ومن جعلها معربة جعلها كذلك[2].

ومن زعم أنها معربة لا مبنية احتج بأنه ": لو كانت مبنية لم تسكن أواخرها وصلا بعد ساكن نحو: سين قاف؛ إذ ليس في المبنيات ما يكون

---

(١) انظر: الإغفال للفارسي (١/ ٨٣)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه (١/ ٤٧٦)، و شرح جمل الزجاجى (١/ ٣٥٦)، وشرح حدود النحو للأبذي، شرحها ابن قاسم المالكي، ت د. خالد فهمي (ص: ٧٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٢٩٧)، والأشباه والنظائر في النحو (٢/ ٣٦٨)، و حاشية الخضري (٢/ ٢)، وحاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى (١/ ١٥٦)، و الحصائل للدالي (١/ ١٥١).

(٢) انظر: نواهد الأبكار و شوارد الأفكار ١ (١/ ٢٥٨).

كذلك. ولا يلزم أصلاً من عدم الإعراب لفظاً عدمه حكماً، ولو لزم ذلك لم يقل في الإفراد: فتى ونحوه"[١].

وذهب إلى هذا القول الفارسى[٢] واختار الزمخشري الإعراب، ونسبه للفارسى في الحجة،[٣]وليس فيها ما نقله عنه في الكشاف، حيث قال: " فإن قلت من أى قبيل هي من الأسماء، أمعربة أم مبنية؟ قلت: بل هي أسماء معربة، وإنما سكنت سكون " زيد " و " عمرو " وغيرهما من الأسماء؛ حيث لا يمسها إعراب؛ لفقد مقتضيه وموجبه "[٤].

وهذا مذهب "جمهور المحققين من النحاة[٥].

وهذا قريب مما ذهب إليه بعضهم من أنها معربة في الحكم لا في اللفظ، ولا يلزم من كونها ليست معربة لفظا أن لا تكون معربة حكماً، ولو لزم ذلك لم يعل في الأفراد (فتى) ونحوه؛ لأن سبب الإعلال في مثله فتح ما قبل الأخر مع تحركه أو تقدير تحركه، ولكان الموقوف عليه مبنيا. وكذا المحكي والمتبع.

ورد عليهم أبو حيان بأن هذا ليس جيداً؛" لأن المحكي والمتبع والموقوف عليه مركب مع عامل يطلب الإعراب لفظاً أو حكماً، وأما هذه الأسماء فلم تركب مع عامل، فيستحيل أن يتخيل فيها الإعراب حكماً، وإنما

---

(١) شرح التسهيل١ (ص: ٣٨)، وراجع: التذييل والتكميل (١/ ١٣٥).

(٢) انظر: الحجة، (٢٤٩/٤).

(٣) انظر الكشاف، (١ /٢٠).

(٤) الكشاف(١ /٢١). وانظر: البهجة المرضية (١/ ٣٥)، والأشباه والنظائر في النحو (١/ ٦٢١).

(٥) الأجوبة علي ١٦١ سوالاً، عبد الغني النابلسي (ص: ١٨١).

قلنا به في تلك لدخول العامل. وأما (فتى) فهو مما وضعت في أول أحواله متحرك الآخر، فلذلك أعل، وهو قبل التركيب موضوع على حركة أو تقدير الحركة، فلذلك انقلبت ياؤه ألفا لتحركها مع انفتاح ما قبلها"[(١)].

وذهب فريق إلى أن الأسماء قبل التركيب مبنية، و" الأصل حينئذ في الأسماء البناء، ثم صار الإعراب لها أصلاً ثانياً عند العقد والتركيب لطريان المعاني التي تلبس لولا الإعراب؛ لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة"[(٢)].

وممن اختار القول بالبناء ابن مالك، وحجته في هذا أنها " غير خالية من شبه الحرف؛ لأنها كلها غير عاملة في شيء، ولا معمولة لشيء، فأشبهت الحروف المهملة كهل ولو ولولا"[(٣)].

وفي التصريح أن ابن مالك أدخله في بعض كتبه في الشبه المعنوي، وأدخله غيره في الاستعمالي[(٤)].

---

(١) التذييل والتكميل١ (ص: ١٣٦).

(٢) التعليقة على المقرب(ص: ٥٤٤).

(٣) شرح التسهيل١ (ص: ٣٨) وراجع: شرح الكافية الشافية، (١ /٢١٧)، و ارتشاف الضرب (/ ٦٧٦)، والتذييل والتكميل١ (ص: ١٣٥)، وتمهيد القواعد (/ ٤٦٥٥)، وحاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوى (١/ ١٥٦)ودليل الطالبين لكلام النحويين (ص: ٢٢)وحاشية الخضري (١/ ٢٦)، و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٣٠١).

(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح (١/ ٤٨).

وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة، ومن هؤلاء: ابن عصفور[١] والمرادي[٢] وأبو حيان[٣]، وهو رأي الأخفش أيضاً[٤]وابن الحاجب[٥] و"حصروا سبب بناء الأسماء في مناسبة مالا تمكن له، وسموا الأسماء الخالية عن تلك المناسبة معربة، وجعلوا سكون أعجازها قبل التركيب وقفا لا بناء. قالوا: والدليل على أن سكونها وقف أن العرب جوزت في الأسماء قبل التركيب التقاء الساكنين على طريقة الوقف[٦] فقالوا: زيد عمر، وصاد قاف، ولو كان سكونها بناء لما جمعوا بينهما، كما في سائر الأسماء المبنية نحو كيف وأخواتها[٧].

ومن قال إنها موقوفة فـ" لا توصف بالإعراب ولا بالبناء كان الإعراب عند التركيب أصلا من أول وهلة،لا نائبا عن غيره، ويكون دخوله الأسماء لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب[٨]. وأما كونها غير معربة فواضح؛ لأنها لم تركب مع عامل. وأما كونها غير مبنية فلسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو: قاف، سين، وليس في المبنيات ما يكون كذلك.

ومقولة الوقف أو الواسطة لم يرتضها بعض النحويين، فقد وجه الخضري قول ابن عصفور إن الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ليس قولاً

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي (٣٥٦/١).

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٢٩٧/١، و نواهد الأبكار (١/ ٢٥٩)

(٣) انظر: التذييل والتكميل (٣/ ٢٦٣)والأشباه والنظائر في النحو (١/ ٦٢١).

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش، (١ /١٩).

(٥) انظر: البهجة المرضية (١/ ٣٥).

(٦) انظر: معاني القران وإعرابه للزجاج(ا/ ٥٩).

(٧) انظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (ص: ٧٢).

(٨) التعليقة على المقرب ص: (٥٤٤).

بالواسطة؛ لإمكان حمله على أن المراد غير معربة قبل التركيب لكنها قابلة للإعراب لو دخلها العوامل(١). وقوى ابن مالك هذا الوجه بهذا التأويل، وهو عنده لا يبعد عن الصواب، واحتج له بأنه لو كان مبنيا لم يسكن وصلا في التعديد.

وهؤلاء قد اكتفوا في كون الاسم معربا اصطلاحا بصلاحيته للإعراب لو دخلت عليه العوامل(٢).

وهذا الخلاف بين النحاة أثر من أثار نظرية العامل، الذي يكون وجوده سبباً في إعراب الكلمة، فقد استقر في الفكر النحوي، أن "الإعراب هو تركيب الاسم بعامله" وهما طرفان لا يغني واحد منهما عن الآخر، فالألفاظ المفردة "لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينهما فوائد، وهذا علم شريف، وأصل عظيم"(٣). كما يقول عبد القاهر.

ثم إن "العقد و التركيب" هو السبب الرئيس لاختلاف المعاني، التي يكون الإعراب نتيجة وأثراً لها، فالكلمات – وهي بعيدة عن "العقد و التركيب" تبدو شتاتا، ليس له بنية، أو نظام يحكمه، وبمجرد أن تركب هذه الكلمات، وتنعقد في جمل وعبارات، تتغير الصورة، وتصبح ذات علاقات، تربطها بعضها ببعض، بل نجد هذه الكلمات– عند "العقد و التركيب" تتحول إلى جمل يحكمها نظام تام، هذا النظام تفسره نظرية العامل، ويدل عليه ما يكون بين الكلمات من إعراب.

---

(١) انظر: حاشية الخضري (١/ ٢٦).

(٢) انظر: حاشية الجرجاني على الكشاف (ص: ٦٥).

(٣) دلائل الإعجاز (١/ ٥٣٩).

ومن ثم استقر في الدرس النحوي، أن" الإعراب لا يكون إلا عند "العقد و التركيب"، فإذا لم يوجد التركيب لم تكن المعاني "[١] وأن الملفوظ "لابد فيه من تركيب[٢]حتى يظهر فيه الإعراب ويؤكد الرضي أهمية ذلك بقوله: "إنما حكم بذلك؛ لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتعمل في الكلام مركبة، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع"[٣]؛ لأن" الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل، ومدارج القول"[٤].

ومن ثم كان من ضوابط النحاة في هذا الباب:

" لا عمل قبل التركيب ".

" إنما يعمل العامل بعد أن يحصل موجب الإعراب ".

" الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب"[٥].

" الاسم إذا كان وحده مفرداً من غير ضميمة إليه لم يستحق الإعراب؛ لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني؛ فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به، فإن ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك: زيد منطلق، وقام عمرو، فحينئذ يستحق الإعراب؛ لإخبارك عنه "[٦].

---

(١) التخمير للخوارزمي، (٣ / ٥٧، ٢١٣).

(٢) انظر: الخصائص (١/ ٣١).

(٣) شرح الرضي على الكافية (١/ ٦٥).

(٤) الخصائص (٢/ ٣٣٣).

(٥) شرح المفصل (١/ ٨٣).

(٦) السابق، (١/ ٨٤).

ومن هذه الناحية يتقوى عندي قول من قال إن الأسماء قبل التركيب، وكذا حروف التهجي، والأسماء المسرودة ليست معربة، وتظل محتملة لأن تكون مبنية؛ إذ هي كصوت طالما كانت مفردة، أو يقال فيها هي موقوفة في منزلة بين المنزلتين؛ إذ تستحق الإعراب بعد التركيب، وتستحق البناء قبله.

<u>ومما هو في منزلة بين المنزلتين عند بعض النحاة المضاف إلى ياء متكلم</u>

وللنحويين فيه أربعة أقوال:

أحدها: – وهو قول الجمهور – أنه معرب بالحركات القدرة[1]، والكسرة فيها عارضة لمناسبة الياء، وليست الحركة فيها كالحركة في المبني بمشابهة الحروف، أو تضمن معناها أو التي تحدث في الاسم بعد وجوب بنائه وتلزم.

وإذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية.

ثانيها، وهو رأي الجرجاني وابن الخشاب، وابن الخباز أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني[2]؛ لأنها لم تحدث بعامل ولا تختلف باختلاف العوامل، تقول: (جاء غلامى) و (رأيت غلامى) و (مررت بغلامى).

ثالثها: أنه مبني في حال الرفع والنصب معرب في حال الجر[3].

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٧٦).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٧٦)، والهداية في شرح الكفاية٣ (ص: ٣٨)، و ابن الخشاب في المرتجل ص ١٠٩.

(٣) أشار إليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية منسوبا إلى ابن السراج (٢/ ١٠٠١، ١٠٠٢).

الرابع: أنه لا معرب ولا مبني، و هو مذهب قومٍ منهم ابن جني[١] و الجرجاني ومرافقوه[٢]، ذهبوا إلى أن هذه الحركة لها منزلة بين المعرب والمبني، لأنه لا يظهر فيها أثر العامل، ومع ذلك هي قابلة له عند زوال العارض.

قال ابن جني: "هذا فصل موجود في العربية لفظًا، وقد أعطته مقادًا عليه وقياسًا. وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو: (غلامي) و (صاحبي). فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء. أمّا كونها غير إعراب؛ فلأنَّ الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهي فيه، نحو: (هذا غلامي)، و (رأيت صاحبي)، وليس بين "الكسر وبين" الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة. وأما كونها غير بناء فلأنَّ الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة إذن في آخرها ببناء، ألا ترى أن (غلامي) في التمكّن واستحقاق الإعراب كـ (غلامك) و (غلامهم) و (غلامنا) "[٣].

وقد رد ابن يعيش قول من ادعى البناء أو الوقف؛ لأنه لا فرق بين قولك (غلامى) وقولك: (غلامك) و (غلامه) في التمكن واستحقاق الإعراب عند دخول العوامل عليه.

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٣٥٩).

(٢) انظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب (٢/ ٤٠٦).

(٣) الخصائص (٢/ ٣٥٨)، وراجع: حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب للشيخ محمود بن حسن الحسين الحاذقي المعروف بالصادقي (ص: ٥٣).

واستدل ابن يعيش على الإعراب بالنظير، وذلك أنه ادعى أن نحو (غلامك) معرب، فكذلك (غلامي) هو الآخر معرب[١].

لكن فات ابن يعيش أن نحو (غلامك) يظهر فيه أثر العامل، بخلاف نحو (غلامي).

وقد هون من شأن الخلاف بين النحويين الدكتور الملخ؛ إذ اعتبر أن الخلاف إنما هو أثر من آثار الاعتزال، ليس إلا، ولا أثر له نحوي[٢].

<u>ومما نزل بين المنزلتين في الإعراب والبناء الممنوع من الصرف، وهذا يفهم من كلام أبي حيان، وبيان</u> المسألة أن الممنوع من الصرف عند الجمهور معرب[٣]، ولكنه معرب إعراباً ناقصاً، فليس له سوي مجريين، فلا يدخله الكسرة، وإنما يدخله فقط الحركات المشتركة بين الفعل والاسم، وهي الضمة والفتحة، وقد أشار أبو حيان إلى أنه في منزلة بين البناء و الإعراب، وأنه إلي البناء أقرب منه إلي الإعراب[٤].

---

(١) انظر: شرح المفصل (٣/ ٣٢).

(٢) انظر: نظرية التعليل في النحو. الملخ (ص: ١٤٦).

(٣) انظر: الكتاب(١/ ٢٢، ٢٣)، و(٣/ ٢٢١)، وسر الصناعة لابن جنى(٢/ ٤٧٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٥٨)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (٢/ ١٤٥).

(٤) انظر: تذكرة النحاة(ص: ١٠١)، وراجع: منع الصرف بين الاستعمال و التعقيد النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق» عدد ٤٦٢» (ص: ٧٠٧).

وهذا قريب من قول الفارسي: " لو جر الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه، فقيل: مررت بأحمد وإبراهيم، لأشبه المبنيات، نحو أمس وجير"[١].

و إذا كان أبو حيان قد وقف بشأنه موقفا وسطاً، فإن من النحاة من عد الممنوع من الصرف مبنيا في حالة الجر، معربا في حالتي الرفع و النصب. و هو رأي الأخفش، والمبرد[٢]؛ لأن الفتح علم المفعول الذي يقتضيه الفعل بغير واسطة، والجر علم ما يقتضيه بواسطة، فتنافيا، فامتنع أن يؤثر عامل الجر الفتح[٣].

وهذا الخلاف يجري أيضاً في جمع المؤنث، فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب معرب، منصوب بالكسر ة[٤].

<u>ومما نزل بين المنزلتين في المعرب والمبني الظرف (سحر).</u>

على ما نسبه ابن الدهان إلى الرماني[٥] قال: إنه ليس بمعرب؛ لأنّه لا يتغير، وليس بمبني؛ لانتفاء سبب البناء، ، وما فيه شيء يوجب البناء، فنزل منزلة بين المعرب والمبني[٦].

وقد ذهب الجمهور إلى أنه معرب، وذهب صدر الأفاضل وحده إلى أنه مبني، ولم يستبعد ابن الحاجب هذا الوجه[١]، قال من أجل أنه لا يتغير[٢].

---

(١) شرح المفصل (١/ ٥٨).

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه (١/ ٥٨)، و التذييل والتكميل (١/ ١٤٥)

(٣) راجع: شرح ألفية ابن معط، لابن القواس، (ص: ٢٥٩، ٢٦٠).

(٤) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٨٤٢).

(٥) انظر: الأشباه والنظائر في النحو (١/ ٦٢٤).

(٦) انظر: شرح الكافية في النحو لابن فلاح النحوي (١/ ١٢٣).

والرماني ينظر إلى أن (سحر) ظرف غير متمكن؛ لأن تعريفه تعريف عدل، أي عدل عن علامة التعريف، مضمن بالعلامة من غير أن تذكر، وذلك يوجب نقصان التمكن، والتضمين لمعنى الكلمة بغيرها على وجهين، أحدهما: تضمين لازم، فهذا يخرج عن التمكن رأساً ويوجب البناء، نحو (أمس)؛ لأنه تضمن معنى الألف واللام تضميناً لازماً. وأما التضمين العارض فهو يوجب نقصان التمكن، وذلك كعدل (سحر) عن الألف اللام التي تجرى معه في الاستعمال كقوله: (بأعلى السحر) و (إن السحر خير لك من غيره من الأوقات لهذا العمل)، فهذا الضرب ينقص به التمكن ولا يخرج الاسم عن التمكن رأساً إلى البناء كما خرج (أمس)[٣].

وهذا بناء على أن (سحر) ينصرف، ولا ينصرف، فإذا أردت به سحر يوم بعينه فهو ممنوع من الصرف؛ قالوا لأنه معرفة علم معدول عن الألف واللام، وأصله: (السحر)[٤].

---

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٩).

(٢) انظر: التخمير للخوارزمي (١/ ١٨١)، وراجع: مقدمة تحقيق التخمير ٨٧/١، ١٨٥)،

وارتشاف الضرب (٢/ ٨٦٧).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤) – الرسالة العلمية (٢/ ٥٠١)، وراجع: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٨٢).

(٤) انظر: التعليقة للفارسي (٩٥/٣)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٨١)، وإرشاد السالك لابن القيم (٢/ ٧٥٤)، والبديع في علم العربية، لابن الأثير (١/ ١٥٣)، و(٢/ ٢٦٤). والمختار من شرح ابن خروف و الصفار على كتاب سيبويه (ص: ١٧٠)، والفضة المضية (١/ ٤٤٩). وراجع تفصيل القول في الصرف وعدمه

وقيل ليس علماً، بل شبه علم، فهو إذن في منزلة بين العلم وغير العلم، حكى أبو حيان: أما (سحر) من يوم بعينه، فظرف لا ينصرف، ولا يدخله تنوين، قيل: لا ينصرف للعدل عن (أل)، والعلمية، ويقتضيه كلام ابن مالك، وقيل للعدل وشبه العلمية، وهو اختيار ابن عصفور، وقال السهيلي: هو على نية الإضافة(١).

وقيل: منع التنوين؛ لأنه منوي فيه الإضافة، فهو معرفة بالإضافة، لا بـ (أل) وقيل: حذف منه التنوين لأنه بنية (أل)(٢).

وقد اعترض على هذا الخلاف الدكتور الملخ معتبراً أن "الذي جاء صدى لمذهب الرمانى الاعتزالي، عندما قاس كلمة"سحر" على المبنيات فلم يجد فيها ما يوجب البناء، وعندما قاسها على المعربات وجدها على حالة واحدة لا تنفك عنها، فعدها لامبنية، ولا معربة على منهج المعتزلة بالقول بالمنزلة بين المنزلتين"(٣).

<u>ومما نزل بين منزلتين (أمس)، وقد قال قوم منهم الكسائي إنها في منزلة بين المعرب والمبني</u>(٤)، وأصله فعل أمر من (أمسى)، فحكي منها الأمر (أمسِ)، فإذا قلت: جئت أمس، فمعناه: اليوم الذي كنت تقول فيه (أمسِ)، ثم

والإعراب والبناء في كلمة(سحر) في: الرأي الوسط في النحو العربي (١/ ٢٢٥)، و)الممنوع من الصرف في اللغة العربية (١/ ٢٥٤).

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٨٦٧)، و(٣/ ١٣٩٠).

(٢) انظر: المرجع السابق(٣/ ١٣٩٠).

(٣) نظرية التعليل في النحو. الملخ (ص: ٦٤).

(٤) انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٢٥)، والأشباه والنظائر في النحو (١/ ٦٢٤)، وهمع الهوامع (٢/ ١٣٨).

صار اسماً لليوم الذي قبلك، وهذا قريب من قول السهيلي" ولم يجئ بلفظ الفعل لئلا يلتبس بالفعل الماضي، ولعله قد جاء"[(١)].

وقد قال قوم إن (أمس) مبنية؛ لأنها تضمنت معنى لام التعريف؛ والأصل فيها: (الأمس)، فتضمنت معنى الحرف المحذوف، فبنيت لذلك، ولذا نجد من العرب من يراعي هذا الأصل، فيجعل (أمس) ممنوعة من الصرف، لأنها معدولة عن لام التعريف[(٢)].

وذكر النحويون أسباباً أخرى للبناء، منها ما ذكره ابن كيسان أنه في معنى الفعل الماضي.

وقال قوم: علة بنائه: شبه الحرف شبهاً افتقارياً؛ إذ افتقد في الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذي فاتك حرف خاص به.

وقال آخرون: بني لشبهه بالأسماء المبهمة في انتقال معناه، لأنه لا يختص بمسمى دون آخر[(٣)].

---

(١) نتائج الفكر في النحو (ص: ٨٩)، وانظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٢٦).

(٢) انظر: المسائل الحلبيات للفارسي (ص: ١٠٣)، وما ينصرف وما لا ينصرف، ص(٩٤)، وأسرار العربية (ص: ٥٢)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٨٣)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٩٣)، وابن يعيش الصنعاني (ت ٦٨٠ هـ،) مع تحقيق كتابه المحيط المجموع في الاصول والفروع ١ (ص: ١٣٩)، والتخمير للخوارزمي (١/ ١٨٢)، وتذكرة النحاة (ص: ٦٢٣)، و كتاب المختصر في النحو لأبي محمد الحسن بن إسحاق بن ابي عباد اليمني (ت ٤٤٠ هـ) – الرسالة العلمية (١/ ٥٦).

(٣) انظر: همع الهوامع (٢/ ١٣٨)، وشرح المكودي (١/ ٩٢).

ومن العرب من يجعل "أمس" معدولة عن لام التعريف، فيجعلها غير مصروفة،وهم بنو تميم[١] يعربه ويمنع صرفه مطلقا رفعا ونصبا وجرا، للعدل عن الأمس، نحو: مضى أمس، وشاهدت أمس، وما رأيت زيدا مذ أمس.

– وجمهورهم يجعل ذلك الإعراب في حالة الرفع خاصة دون النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما[٢].

وبعض العرب يجعلها معربة، حتى لو تجردت من لام التعريف، وهو رأي الخليل[٣]، فقد ذهب إلى جواز كونه معرباً، على تقدير أن (أمس) في: لقيته أمس، أصلها: بالأمس، ثم حذف الجار و"أل " تخفيفا"[٤].

ويبدو أن دافع الكسائي لجعل (أمس) في منزلة بين المعرب والمبني هو اختلاف العرب فيها إعراباً وبناء، كما أنه راعى فيها أصلها، وهو كونه محكياً عن الفعل الماضي (أمسى)، والحكاية جعلته متردداً بين أصله الفعل الماضي المبني، وبين حاله المنتقل إليه وهو الاسم المعرب، فوقع في منزلة بين المنزلتين.

<u>ومما ينزل بين المنزلتين حركة اسم (لا) النافية للجنس</u>.

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٢١).

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٨٣)، وتذكرة النحاة(ص: ٦٢٣)، وشفاء العليل للسلسيلي (١/ ٤٧٧)، وراجع: المسائل المتفق عليها بين النحويين جمعا وتصنيفا ودراسة – الرسالة العلمية (ص: ٥٥)، والممنوع من الصرف في اللغة العربية (١/ ٢٣٧).

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٢٢)، وهمع الهوامع (٢/ ١٣٨).

(٤) الجملة الفعلية علي أبو المكارم (ص: ٢١٥).

فقد تكون في منزلة بين الإعراب والبناء، وقد فهمت هذا من تعليل البصريين لحركة التابع لاسم (لا) إذ يجوز فيه مراعاة حركة البناء، ومراعاة أصل الإعراب قال ابن الشجري: " فالفتحة فى نحو لا رجل فى الدار فى قول البصريّين بناء يشبه الإعراب"(١).

وقال الزجاج: " المبني في باب «لا». . . كالمنادى المبني في أنّه يتبع على اللفظ وعلى الموضع لأنَّ البناء في هذين البابين أشبه الإعراب؛ لأنّه بناء حدث عند اقترانه بحرف فصار كأنَّ الحرف أحدثه، ألا ترى أنَّ النكرات إنَّما بنيت عند اقترانها بلا، وكذلك المنادى إنّما بُني عند اقترانه بحرف النداء، فصار بمنزلة الإعراب يحدث في المعرب عند اقتران العامل به، لكنّ الفرق بينه وبين البناء في هذين البابين أنّه يحدث بالعامل وليس كذلك (البناء) في باب «لا» ولا في باب النداء، وما عدا ذلك من المبنيات فلا يشبه الإعراب"(٢).

ولا يخرج عن هذا قول الحيدرة اليمني: " حركة بناء يشبه الإعراب نحو: يا زيد، ولا حول، وحركة إعراب يشبه البناء نحو: مررت بإبراهيم، ورأيت الزينبات"(٣).

ومن المعلوم أن اسم " لا "إذا كان مفرداً نحو: لا رجل، قد اختلف النحاة في حركته من ناحية الإعراب والبناء إلى مذهبين:

---

(١) أمالي ابن الشجري (٢/ ٥٢٨).

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٩٤).

(٣) كشف المشكل في النحو (ص: ٣٨).

ذهب أكثر البصريين[١] الأخفش[٢]والمبرد[٣]، والفارسي[٤] إلى أنها حركة بناء، إما لتضمنها معنى الحرف، وهو (من) الاستغراقية، أو لتركبها مع اسمها تركب (خمسة عشر).

ومذهب الكوفيين[٥]، والزجاج والسيرافي[٦] أن الاسم المفرد النكرة المنفي بـ " لا " في نحو: "لا رجل في الدار " معرب منصوب بـ " لا "؛ لأنه اكتفى بها من الفعل؛ لأن التقدير في قولك: " لا رجل في الدار " لا أجد رجلاً في الدار "، فاكتفو بـ " لا " من العامل، فلما اكتفوا بـ " لا " من العامل نصبوا النكرة به، وحذفوا التنوين بناء على الإضافة.

وتعليل البصريين لجواز اتباع اسم (لا) على اللفظ وعلى المحل بأن البناء في الاسم بناء ضعيف يشبه الإعراب يقرب من أن يجعل حركة اسم (لا) هذه بين المنزلتين الإعراب والبناء.

<u>ومما نزل بين المنزلتين المنادى المفرد العلم، والنكرة المقصودة، فقد قال بعض النحاة-على ما حكاه ابن يعيش</u>[٧] إن ضمة المنادى هي ضمة بين البناء والإعراب.

---

(١) انظر: الإنصاف (١ / ٣٦٦).

(٢) انظر: معاني القرآن (١ / ٢٥).

(٣) انظر: المقتضب (٤ / ٣٦٠).

(٤) انظر: الإيضاح العضدي (ص ٢٣٩)، والمسائل العسكرية للفارسي (ص ٢٤٤، ٢٤٥).

(٥) انظر: الإنصاف (١ / ٣٦٦).

(٦) انظر: الجنى الداني (ص: ٢٩٠)

(٧) انظر: شرح المفصل (١/ ١٢٩)، وراجع: الأشباه والنظائر في النحو (١/

والذي دعاهم إلى هذا القول أن حركة البناء (الضم) هنا في نحو (يا زيدُ) مشبهة بحركة الإعراب في نحو: (قام زيد)، ولذلك حسن أن يتبعه النعت علي اللفظ، فتقول: (يا زيدُ الطويل) كما تقول: (قام زيد الطويل)، وإنما بني لوقوعه موقع الضمير، فإن أصل نحو (يا زيد): (يا أنت)، والدليل علي ذلك أن من العرب من ينادي صاحبه إذا كان مقبلا عليه ومما لا يلتبس نداؤه بالمكني، فيناديه بالمكني علي الأصل فيقول: (يا أنت)[1].

وقالوا ضمة المنادى المفرد [المعرفة] لها منزلة بين منزلتين، فهي ليست كضمة (حيث) وهي ضمة بناء، لأن ضمة (حيث) غير مطردة، وذلك لعدم اطراد العلة التي أوجبتها، وهي ليست ضمة إعراب كضمة (زيد) في نحو: "خرج زيد"، لأن هذه حدثت بعامل لفظي.

فلما اطردت الضمة في نحو (يا زيدُ)، و(يا عمروُ)، وكذلك في النكرات المقصودة قصدها، نحو (يا رجلُ)، يا (غلامُ) إلى ما لا يحصى كثرة، تنزل الاطراد فيها منزلة العامل المعنوي الرافع للمبتدأ من حيث اطردت الرفعة في كل اسم ابتدئ به مجردا من عامل لفظي وجئ له بخبر، كقولك: "زيد منطلق" "عمرو ذاهب" إلى مالا يدركه الإحصاء، فلما استمرت ضمة المنادى في معظم

---

٦٢١).

(١) انظر: أسرار العربية (ص: ١٧١)، وشرح المفصل (١/ ١٢٩)، وشرح التسهيل ٣ (ص: ٣٩١)، والأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق شرحه على الجزولية (٢/ ٢٨٤)، وتمهيد القواعد (ص: ٣٥٣٧)، ونظرية التعليل في النحو. الملخ (ص: ١٦٣)،

وهناك أساب أخرى للبناء انظرها في: أسرار العربية(٢٠٤، ٢٠٥)، وتمهيد القواعد (ص: ٣٥٤١).

الأسماء كما استمرت في الأسماء المعربة الضمة الحادثة عن الابتداء شبهتها العرب بضمة المبتدأ، فأتبعتها ضمة الإعراب في صفة المنادى في نحو: "يا زيد الطويل"، فكأنها نزلت منزلة بين ضمة المبني، وضمة المعرب، فلذا قالوا هي في منزلة بين المنزلتين(١).

وبناء على هذا عللوا ضمة الإعراب في صفة المنادى في نحو: (يا زيد الطويلُ)، وكذلك عللوا اتباع حركة البناء حركة الإعراب في نحو "يا زيد بن عمرو" في قول من فتح الدال من زيد؛ كل هذا؛ لأن الضمة في (يا زيد) هي ضمة بين الإعراب والبناء(٢).

وقيل إنما كانت كذلك لأن البناء فيها عارض، فشبهت حركته بحركة الإعراب في كونها عارضة(٣).

ولكونها تشبه حركة الإعراب جاز للمضطر في الشعر تنوين ما هي فيه نحو: يا زيدٌ. ، وهو تعليل الخليل، ولشبه حركة المنادى بالرفع جاز إتباعها، وإن لم تكن موجودة في اللفظ وأتبع محلها دون سائر المبنيات؛ لأنه أشبه المعرب فجاز تقديرها كما تقدر حركة المعرب(٤).

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر في النحو (٣/ ١٥٤، ١٥٥).

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٦٦)، ، والأشباه والنظائر، ، (٣/ ١٥٥)، وحاشية على شرح على بانت سعاد (٢/ ٢٥٤).

(٣) انظر: الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية (٢/ ٢٠٤، ٢٠٥).

(٤) انظر: تمهيد القواعد (ص: ٣٥٧٣)، وشرح الدماميني على مغني اللبيب (١/ ٧٧).

ومما نزل بين المنزلتين المضارع المجزوم بـ (لم)، قالوا إن السكون فيه هو حال متوسطة بين الإعراب والبناء، فالمضارع لما صار بعد (لم) استحق البناء باعتبار معناه؛ لأن (لم) تقلب معناه إلى المضي، والماضي يستحق البناء، كذلك استحق الإعراب باعتبار لفظه؛ لأن لفظه مضارع، وأصله الإعراب؛ لذلك جعل له حال متوسطة بين الإعراب والبناء وهو السكون الذي يكون مشتركاً بين البناء والإعراب(١).

ولم يقولوا إن المضارع المجزوم بعد (لم) متوسط بين الأمر والمضارع، كما يقول السيرافي: "وكذلك فعل الأمر الذي هو مبني على السكون أبعد الأشياء من الأفعال المضارعة المعربة، وأقرب منه إليها الفعل الماضي الذي هو مبني على الحركة"(٢).

---

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٤٧)، ، و الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية (١/ ١٨٧)، والأجوبة علي ١٦١ سؤالا عبد الغني النابلسي (ص: ٢٠٤).

(٢) شرح السيرافي على الكتاب (١/ ٨٧).

ثالثا: مما نزل بين المنزلتين مسألتان في باب الممنوع من الصرف، ، وهذا بيانهما:

الكلمات المستحقة لتنوين التمكين؛ لكن منع منه مانع، كدخول (الألف واللام) والإضافة؛ لأنه لا يجمع بين التنوين، و (أل)، كما لا يجمع بين الإضافة والتنوين، وذلك نحو: الرجل والغلام، و(غلامك)، و(صاحب الرجل).

فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها، عند ابن جني[١]وبعض النحاة، كابن الحاجب[٢] ليست منصرفة، لأنها ليست بمنونة، كذلك لا يقال إنها منصرفة؛ لأنها مما لا يجوز للتنوين حلوله للصرف[٣].

وكذلك التثنية، والجمع على حدها، نحو الزيدين، والعمرين، وعلى هذا ينبغي أن يقال في كل ما يستحق التنوين لكن منع منه مانع طارئ أن يقال فيه هو في منزلة بين المنصرف وغير المنصرف.

قال ابن الشجري: " فمن المحذوفات التي استمر حذفها، وكثر في ضروب من الكلام: التنوين، حذفوه للإضافة في نحو: غلامك، وغلام عمرو، وجدة زينب، وحذفوه لمعاقبة لام التعريف له، وحذفوه في الوقف بعوض، في نحو: (رأيت زيدا)، وبغير عوض في اللغة العليا، في نحو: هذا زيد، ومررت بزيد، وأزد السراة عوضوا، فقالوا: زيدو، وبزيدى و بغلامى، بياء المتكلم.

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٣٥٩).

(٢) انظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ١٤٣)، والأشباه والنظائر في النحو (١/ ٦٢٧).

(٣) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٦٩)، والأشباه والنظائر في النحو (١/ ٦٢٥).

وحذفوه من الاسم العلم في النداء كقولك: يا زيد، و﴿ يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[(١)]، وحذفوه لالتقاء الساكنين"[(٢)].

وقد تنبه النحويون إلى أن الكاف في نحو (غلامك) تعاقب التنوين، فكأن التنوين موجود، لكن حل محله الكاف، يقول السيرافي: " الضمير المضاف إليه (الضرب) مجرور يحل محل التنوين في (ضربٍ)، ونحن لو نونا (ضربا) ما وليه ضمير متصل، وإنما يليه المنفصل، كقولك: (عجبت من ضربٍ إياك)"[(٣)].

وهذا الخلاف بين النحاة في وجود فئة ثالثة بين المنصرف وغيره راجع إلي اختلافهم في مفهوم الصرف، فمن ذهب إلي أن المنصرف ما خلا من علل المنع من الصرف التسع، أو لم يكن علة واحدة تقوم مقام العلتين، فهو منصرف ويجب دخول التنوين فيه، فإذا لم يدخله التنوين مع ذلك فهو في منزلة وسطى بين المنصرف وغير المنصرف[(٤)].

<u>ومما نزل بين المنزلتين، الصرف وعدمه في قولهم (عرفات) وشبهه من كل ما سمي به الجمع مفرداً</u> مؤنثاً، وفيه أوجه ثلاثة:

---

(١) سبأ: ١٠.

(٢) أمالي ابن الشجري (٢/١٦١، ١٦٢).

(٣) شرح السيرافي على الكتاب (٣/ ١١٦، ١١٧)، وانظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٢٣)، والبسيط للواحدي (٣/ ٨٣٦)، والموصل على المفصل (٣/ ٢٨)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٠١).

(٤) انظر: منع الصرف بين الاستعمال والتعقيد النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق» عدد ٤٦٢» (ص: ٧٠٦).

الأول: أن يعرب إعراب هذا الجمع بالضم، والكسر والتنوين[١].

وهو ما عليه أكثر العرب، فيقول: هذه عرفاتٌ، وزرت عرفاتٍ، ومررت بعرفاتٍ وهذا أفصحها.

ثم اختلفوا بعد ذلك، هل هي مصروفة أو غير مصروفة، على رأيين:

الأول: يرى أن (عرفات) ممنوع من الصرف للعلمية مع التأنيث المعنوي، والتنوين هو تنوين المقابلة الذي لا يحذف عند المنع من الصرف[٢].

والثاني: يرى أن (عرفات) مصروفة؛ لأن التاء – وأن أشربت رائحة التأنيث من حيث موافقة الكلمة معها صيغة جمع المؤنث السالم – ليست للتأنيث، وإنما هي – مع الألف قبلها – علامة جمع المؤنث السالم[٣].

وقد رد النيلي عليهم قولهم، قال: " وقيل: الأولى في " عرفات "الصرف، لأن التاء " فيها لم تتمخض للتأنيث،بل هي أيضا للجمع، وهذا قول سخيف؛

---

(١) انظر: البغداديات، للفارسي (ص: ٢٢١)، والتعليقة للفارسي (٣/ ٨٢)، والبسيط للواحدي (٤/ ٤٧)، والصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية (١/ ١٤٤)، وتمهيد القواعد (١/ ٢٥٠). وتحرير الخصاصة (ص: ٧٣).

(٢) ينظر: سر الصناعة(٤٩٦/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٤٠)، والتذييل والتكميل (١/ ١٥٤)، وشرح ألفية ابن معط لأبي جعفرأحمد بن يوسف بن مالك الرعيني-٧٧٩هـ١ – (١/ ١٠٦)، وتمهيد القواعد (١/ ٢٥٠).

(٣) ينظر: (الكشاف ٢٤٦/١)، وشرح المفصل(٤٦/١)، وتعليق الفرائد للدماميني (١/ ١٣٤).

لأن امتناع الصرف ليس لأجل " التاء " بل لكون الاسم مؤنثاً، ولذلك جمع بالألف والتاء"[١].

وبعض العرب لا ينون، فيقول: هذه عرفاتُ، وزرت عرفاتِ، ومررت بعرفاتِ[٢]، فيوافق اللفظ من جهة إجرائه مجرى جمع المؤنث السالم في حركات الإعراب..

ومن العرب من يجري (عرفات) ونحوها مجرى الممنوع من الصرف، فيقول: هذه عرفاتُ، وزرت عرفاتَ، ومررت بعرفاتَ، يلحظ دلالته المفردة، وما اجتمع فيه من علمية وتأنيث معنوي، وبه يتميز المسمى بالجمع من الجمع، وقد أجاز الكوفيون هذا الوجه[٣]، ومنعه البصريون[٤]، قال الأخفش ومن العرب من لا يصرف إذا سمى به – أى: بجمع المؤنث السالم – ويشبه التاء بهاء التأنيث، نحو: حمدة، وذلك قبيح ضعيف. .][٥].

وقد توسط بعضهم فجعل نحو (عرفات) في منزلة بين المنصرف والممنوع من الصرف، وإليه ذهب ابن الحاجب[٦]، واحتج له بأن المنصرف عبارة عما

---

(١) الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية (١/ ١٤٤).

(٢) ينظر: الكتاب(٣/٢٣٤)، والبغداديات، للفارسي (ص: ٢٢١)، والتذييل والتكميل (١/ ١٥٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٩٦)والبديع في علم العربية، لابن الأثير (٢/ ٧١٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٤٠)، وتمهيد القواعد (١/ ٢٥٠).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (١/ ١٥٥، ١٥٦).

(٤) انظر: تحرير الخصاصة (ص: ٧٣).

(٥) معانى القرآن للأخفش (١/ ١٧٧).

(٦) انظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ١٤٤)، وتعليق الفرائد للدماميني (١/ ١٣٤).

يقبل الحركات الثلاث والتنوين لفظا أو تقديراً، وهذا ليس كذلك، وغير المنصرف ما يمتنع من الجر والتنوين لعلتين، وهذا ليس كذلك"[١]فوقع في منزلة بين المنزلتين.

وقد رد على من قال إن نحو (عرفات) ممنوع من الصرف لوجود علتين فيه، وهما العلمية والتأنيث، بأن التأنيث مفقود، حتى بعد التسمية به؛ لأن الجموع إذا سمي بها بقيت على حالها التي كانت عليه قبل التسمية في الإعراب، ولا يلتفت فيها إلى التأنيث أو التذكير. كما لو أنك لو سميت بزيدون امرأة، لقلت: هذه زيدون ورأيت زيدان ومررت بزيدين[٢].

(١) أمالي ابن الحاجب (١/ ١٤٤).

(٢) انظر: المرجع السابق(١/ ١٤٤).

رابعاً: من الأبواب التي قيل فيها بالمنزلة بين المنزلتين مسائل في المنصوبات، وهذا بيان بها.

(الحال) على قول الإمام عبد القاهر

وعنده أن الحال في منزلة بين الظرف والمفعول الصحيح، فهي تشبه الظرف كما يقول الفارسي من حيث كانت مفعولاً فيها، كما أن الظرف كذلك، وذلك قولك: (جاءني زيد راكباً)، و (خرج عمرو مسرعاً)، فعلى هذا: (خرج زيد في حال الإسراع)، (ووقت الإسراع) فأشبهت ظروف الزمان"[١].

ولكنها مع ذلك تشبه المفعول الصحيح من حيث أنك إذا قلت: (جاءني زيد راكبا)،

فهو قد نصب الاسم بعده من غير حرف الجر، فلا يقال: (جاءني زيد في راكب)، كما أننا لا نقول في: (ضرب زيد عمرا): (ضرب زيدٌ في عمرو)[٢].

ومشابهة الحال للمفعول الصحيح أقوى من مشابهتها الظرف، ولذلك شبهت به في حال دون حال، ولم تشبه الحال به في كل حال.

فقد يجوز الشيء في الظرف، ولا يجوز في الحال، كما في نحو (كل يوم لك ثوب)، فالعامل في الظرف (كل يوم) هو الجار والمجرور (لك)، وهو في معنى الفعل، لكنه عامل ضعيف، وفيه تقدم المعمول على العامل.

لكن هذا لا يجوز في الحال كما جاز في الظرف، وإن كان بينهما مشابهة؛ لأن الحال أقوى شبهاً بالمفعول الصحيح من الظرف.

---

(١) الإيضاح، للفارسي(ص: ١٧١).

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١/ ٦٧٢).

فما يجوز ويحسن في المفعول الصحيح، يجوز ويحسن في الحال، وليس الأمر كذلك في الظرف، فليس كل ما يجوز ويحسن في الظرف قد يجوز أو يحسن في الحال، وعلى هذا أجاز فريق من النحاة (كل يوم لك ثوب) بتقدم المعمول على العامل الظرف، ولم يجيزوا: (قائماً في الدار زيد) بتقدم المعمول (الحال) على العامل (في الدار)؛ لأن الحال أقرب للمفعول الصحيح شبهاً من الظرف، والمفعول الصحيح، لا يصح فيه تقديمه على العامل المعنوي الضعيف، فكذلك قالوا: لا يجوز في الحال حملاً عليه، مع أنه جائز مثل هذا في الظرف.

يقول أحد المعاصرين: "فالظرف والجار والمجرور عملا عمل الفعل على ضعف؛ لذا فإنهما لا يعملان عند الجمهور إلا بشروط تقوي جانب الفعلية فيهما- كما سبق ذكر ذلك-وعليه فإن ضعف تلك العوامل يقتضي التزام الرتبة بينها وبين معمولاتها، فلا تعمل متأخرة. كما في نصبها للحال فلا يقال مثلا: (قائما في الدار زيد) بتقديم الحال على عاملها الجار والمجرور. وهو مذهب جمهور البصريين[(١)] بخلاف ما كان العامل فعلا، فيجوز تقدم الحال عليه، والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول"[(٢)].

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ١٢٤)، والمقتضب (٤/ ١٩٢)، المسائل المنثورة (ص: ٣٢)، وشرح السيرافي على الكتاب (٢/ ٤٥٢)، والمقتصد في شرح الإيضاح (١/ ٦٧٣)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨٨)، والموصل على المفصل (١/ ٥٢٧)، وتمهيد القواعد (١٠٠٧).

(٢) ضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره، رسالة دكتوراه مخطوطة، من وداد بنت أحمد القحطاني. (ص: ٢٣٣).

وعليه يمكن أن يقال إن الحال في منزلة بين الظرف الذي تشبه من وجه، وبين المفعول الصحيح الذي تشبهه من وجه آخر أقوى.

يقول الإمام عبد القاهر: " فقد خرج الحال من حكم الظرف من هذا الوجه، في امتناعها من التقديم على عاملها الضعيف، نحو: (قائماً في الدار زيد)، كما خرجت من حكم المفعول الصحيح بجواز عمل معنى الفعل فيها، كقولك: (في الدار زيد قائماً) أو: (في الدار قائماً زيد)، فلها منزلة بين المنزلتين"(١).

ويقول: "فلما كان الحال تتضمن مشابهة تجمع النوعين كان لها شطر من حكم كل واحد منها، فلم تجر مجرى الفعل الصحيح على الإطلاق، ولا مجرى الظرف على الإطلاق"(٢).

وممن صرح بأن لها منزلة بين المنزلتين الإمام حسين السغناقي (ت ٧١٤هـ) قال: " فقد خرجت من حكم الظرف بامتناع التقديم، وخرجت من حكم المفعول به بعمل معنى الفعل فيها، فكان لها منزلة بين المنزلتين"(٣).

وما ذكره الفارسي، وتابعه عليه الإمام عبد القاهر في امتناع نحو: (قائماً في الدار زيد) هو مذهب الجمهور، وعللوه بضعف الظروف في العمل(٤).

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح (١/ ٦٧٣).

(٢) السابق (١/ ٦٧٢).

(٣) الموصل في شرح المفصل للإمام حسين السغناقي ٧١٤هـ قسم الأسماء دراسة وتحقيق٢ (ص: ٥١٢).

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ١٢٤)، وشرح السيرافي على الكتاب (٢/ ٤٥٢)، وتفسير الكشاف (٤/ ١٧١)، و شرح جمل الزجاجي لابن خروف (١/ ٣٨٣)،

وقد وافق جمهور البصريين كثير من النحويين منهم: ابن أبى الربيع[١]، وأبو حيان[٢].

وعلل ابن أبى الربيع صحة اختياره بأن الحال إنما انتصبت على التشبيه بالمفعول فيه، وهو يعمل فيه الفعل، ومعنى الفعل، وكذلك الحال، إلا أن المشبه لايقوى قوة المشبه به، ومن هنا فإن الظرف يعمل فيه المعنى مقدمًا ومؤخرًا، والحال لايعمل فيها المعنى إلا مقدمًا، وإنما كان ذلك لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين الحال والظرف[٣].

على أن أبا بكر بن طاهر (٥٨٠هـ) قد ذكَر أنه ليس ثمت خلاف في امتناع: قائماً زيدٌ في الدار[٤]وهو مذهب الأخفش[٥]واختاره ابن مالك[٦].

<u>ومما نزل بين المنزلتين (المستثنى)، فهو في منزلة بين المفعول الصحيح، والبدل</u>

واللمحة في شرح الملحة (ص: ٣٨١).

(١) نظر: البسيط فى شرح جمل الزجاجى(٥٢٦/١).

(٢) انظر: البحر المحيط (٢/ ٤٦٢)، و(٦/ ٥٠٦).

(٣) انظر: البسيط فى شرح جمل الزجاجى(٥٢٦/١).

(٤) انظر: ارتشاف الضرب بتحقيق رجب عثمان: (٣/ ١٥٨٨)، وهمع الهوامع (٣/ ٢٤٥).

(٥) ينظر: المحتسب(٢٣٣/١)، وشرح الجمل لابن عصفور(٣٣٥/١)، وشرح ألفيه ابن معط ٥٦٢/١، واللباب علل البناء والإعراب (١/ ٢٩٠)، والبحر المحيط (٦/ ٥٠٦).

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك(٣٤٦/٢)، وشرح الكافية الشافية(٢/ ٧٥٣).

وقد تجاذبه الشبهان، فهو يشبه المفعول به؛ لأنه منصوب بفعل محذوف تقديره (أستثني)، وأيضاً يشبه البدل، كما يقول الخليل؛ لأنك تأتي به بعد النفي فتبدله مما تقدم.

وعملاً بكلا الشبهين جاز تقديمه على المستثنى منه تشبيهاً بالمفعول به، ولم يجز تقديمه على الجملة كلها تشبيهاً بالبدل[1].

على أن من العرب من يجوز البدل مع التقديم فيقول: ما جاءنى إلا زيدٌ أحدٌ، فيرفع على البدل مع تقدمه على المبدل منه؛ لأن هذا التقديم يقدر به التأخير[2].

(١) انظر: شرح السيرافي على الكتاب (٣/ ٤٩)، والمقاصد الشافية، للشاطبي (٣/ ٣٧٣)، والأبذي ومنهجه في النحو مع شرحه على الجزولية (٢/ ٤٥)، والاستغناء في الاستثناء (ص: ١٢٩).

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٧٧).

خامساً: من المسائل التي قيل فيها بالمنزلة بين المنزلتين مسائل في المجرورات، وهذا بيان بها.

ومما يمكن تنزيله بين المنزلتين الإضافة الشبيهة بالمحضة، عند ابن مالك، فهي في منزلة بين الإضافة اللفظية، والإضافة المعنوية، أو المحضة وغير المحضة.

والإضافة الشبيهة بالمحضة عند ابن مالك[١] هي:

إضافة الاسم إلى الصفة، نحو نحو: "رجل صالح"، وإضافة "المسمى إلى الاسم" نحو: "شهر رمضان" و"يوم الخميس" و"سعيد كرز"، وإضافة الصفة إلى الموصوف نحو: "سحقُ عمامة"، وإضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف، وإضافة المؤكد إلى المؤكد، وإضافة الملغى إلى المعتبر، وإضافة المعتبر إلى الملغى.

أما إضافة الاسم إلى الصفة، فهي متصلة من وجه عند ابن مالك ومنفصلة من وجه آخر، فهي منوية الانفصال؛ لأصالتها بالاطراد، والإغناء عن ترك الظاهر، ومع ذلك لا يحكم بتنكير مضافها لشبهه بما لا ينوي انفصاله في كونه غير واقع موقع فعل، وكون تاليه غير مرفوع المحل ولا منصوبه[٢].

---

(١) قال ناظر الجيش في تمهيد القواعد (ص: ٣١٨٧): " أثبته المصنف ولم يعرف ذلك لغيره من النحاة".

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٢٨)، وراجع: تمهيد القواعد (ص: ٣١٨٧).

وهذا الأمر ينطبق على بقية ما ذكره من أنواع الإضافة شبيهة المحضة، وهو ما وافقه عليه ناظر الجيش[١].

ومما يجوز تنزيله بين منزلتين حروف الجر الشبيهة بالزائد، وهي: (رب، ولولا، وخلا، وعدا، وحاشا، ولعل)[٢]. وحروف الجر على ثلاثة أقسام، وهي:

أ. حرف أصلي غير زائد يجر الاسم لفظاً ومحلاً ويجلب معني جديداً في الجملة نحو «سلمت علي زيد».

ب-حرف جر زائد يجر الاسم ولا يجلب معني جديداً، وإنما يقوي المعني العام في الجملة.

ج- حروف واسطة بينهما، وهي الشبيهة بالزائدة، وهذه تجر الاسم بعدها لفظا لا محلا، وتفيد في الجملة معني جديدا مستقلا، مثل: لولا، لعل، رب، خلا، عدا[٣].

ففي حروف الجر الشبيهة بالزائدة شبه من الحروف الأصلية، وهو إفادتها معنى جديداً، وفيها شبه أيضاً من الحروف الزائدة؛ إذ لا يكون لها

---

(١) انظر: تمهيد القواعد (ص: ٣١٨٧).

(٢) انظر: العقد الوسيم في أحكام الجار و المجرور و الظرف و ما لكل منهما من التقسيم تأليف: صلاح الدين صلاح بن الحسين بن يحي بن علي الأخفش الصنعاني المتوفي سنة ١١٤٣ هـ / مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية» عدد ٥، (ص: ١٣)، وشروح العوامل المائة النحوية، شرح أحمد الفطامي على عوامل الجرجاني(ص: ٥٠٨).

(٣) انظر: حاشية الخضري (١/ ٢٢٦)، وراجع: ما عده النحاة زائدا من حروف الجر، مجلة الأستاذ العراقية عدد ١، (ص: ٢٠٨)، والنحو الوافي (٢/ ٤٥٣).

متعلق[١]، فلذا سميت بالشبيهة بالزائدة، وحقيقتها أنها في منزلة بين الأصلي والزائد[٢].

ومما هو في منزلة بين المنزلتين عند بعض النحاة (لام) التقوية[٣]؛ وإنما كانت كذلك لاطراد صحة إسقاطها، وهي أيضاً متعلقة بالعامل المقوّي في أمثال قوله تعالى ﴿مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ ﴾[٤]و﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾[٥] فتنازعها أمران، الزيادة وغيرها، قال ابن هشام: "لأنّ التحقيق أنها ليست زائدة محضة، بل لما تُخيّل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر، ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[٦]ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين"[٧].

---

(١) انظر: شروح العوامل المائة النحوية، شرح أحمد القطامي على عوامل الجرجاني، (ص: ٥٠٤، ٥٠٨).

(٢) انظر: ظاهرة التآخي في العربية (ص: ٥٩٥).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٠٧)، والصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية (١/ ٥٩)

(٤) البقرة: ٤١.

(٥) هود: ١٠٧.

(٦) يوسف: ٤٣.

(٧) مغني اللبيب (١/ ٤٤٠)، وراجع الأشباه والنظائر في النحو (١/ ٦٣٣)، وهمع الهوامع (٩١/٣)، و شرح التصريح على التوضيح (١/ ٦٤٤).

وقال ابن القيم: " ويشبهها تقوية العامل الذي ضعف عن العمل بها، إما لكونه فرعاً، نحو: (مصدقاً لما بين يديه)، أولتأخيره، نحو: (إن كنتم للرؤيا تعبرون) وهي وسط بين المعدية والزائدة"(١).

(١) إرشاد السالك لابن القيم (١/ ٤٤٨)، وراجع: رصف المباني في شرح حروف المعاني (ص: ٣٢٠)، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية (ص: ١٠١)، ومعجم علوم اللغة العربية عن الأئمة (ص: ٣٤٧).

سادساً: من الأبواب التي نزل بعضها منزلة بين المنزلتين مسائل في باب المعارف

ومنها اسم الإشارة، فقد جعله قوم بين الأسماء الظاهرة والمضمرة؛ لأن له شبهاً بالظاهرة وشبهاً بالمضمرة؛ فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الإشارة كانت كالمضمرة، ومن حيث صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة(١).

ومنها مسائل في (الضمير) فمما نزل بين المنزلتين (إيا)، فهي عند سيبويه، والأخفش لا ظاهرة ولا مضمرة، وكذا نسب هذا الرأي لابن درستويه(٢)قال ابن يعيش: "وقال سيبويه (ايا) اسم لا ظاهر ولا مضمر، بل هو مبهم كنى به عن المنصوب"(٣).

وقد اختلف النحويون في حقيقة (إياي) وفروعها، فمن قائل: إنها أسماء مضمرة، وأضيف إليها ضمير، وهو مذهب الخليل والمازني، واختاره ابن مالك.

وقال قوم هي أسماء ظاهرة، ليست مضمرة، إلا أن اللواحق هي الضمائر، وهو مذهب الفراء، ووافقه الزجاج.

---

(١) انظر: شرح المفصل (٣/ ١٢٧)، والأشباه والنظائر في النحو (١/ ٦٣٠).

(٢) انظر: همع الهوامع (١/ ٢٠٤)، وموصل النبيل في نحو التسهيل، للشيخ خالد الأزهري (١/ ١٠٢)، وراجع: منهج الكوفيين في الصرف – الرسالة العلمية (ص: ٩٥).

(٣) شرح المفصل: (٣/ ١٠١)، وراجع: الأشباه والنظائر في النحو (١/ ٦٢٨)، وهمع الهوامع (١/ ٢٠٥)، وابن يعيش النحوى لعبد الإله نبهان (ص: ٦٦٢).

وقد توسط قوم فذهبوا إلى أنه لا ظاهر ولا مضمر، بل هو في منزلة بينهما، كما سبق، ونسب لسيبويه والأخفش، وابن درستوية[١].

ومما يمكن تنزيله منزلة بين المنزلتين ضمير الفصل، أو العماد، فهو في منزلة بين الحرف والاسم "وهو ضمير رفع منفصل بين طرفي الإسناد في الجملة، بغية رفع توهم كون الخبر بعده تابعا للمبتدأ- أو ما كان أصله المبتدأ- قبله"[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾[٣] ويسمى بضمير الفصل عند البصريين، وبضمير العماد، عند الكوفيين[٤].

وإنما عددته في منزلة بين الحرف والاسم، لأن صورته صورة الضمائر، وحقيقته حقيقة الحرف، وهو مختلف فيه عند النحويين بين الإسمية والحرفية، فقيل: هو حرف؛ لأنه أُتي به لمعنى في غيره.

---

(١) انظر: همع الهوامع (١/ ٢٠٤).

(٢) الجملة الإسمية، علي أبو المكارم (ص: ١٤٣).

(٣) آل عمران: ٦٢.

(٤) – ينظر: معانى القرآن للكسائى(ص: ٢٦١)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ٥١، ٢٤٨، ٤٠٩،)، وشرح جمل الزجاجى (٢/ ٦٥)، والإنصاف (٢/ ٥٧٩)، و شرح الرضي على الكافية (٢/ ٤٥٥)، والأبذي ومنهجه في النحو مع على الجزولية (٢/ ١٣٥)، وأسرار النحو لابن كمال الباشا (ص: ١٧٧)، وتعليق الفرائد للدماميني (٢/ ١٢٨)، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل١ (١/ ١١٨)والأصول ل تمام حسان. (ص: ٤١)، وأثرالفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لابي حيان الاندلسي (ص: ٣٥٩)، والمدارس النحوية أسطورة وواقع (ص: ١٥٠)، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (ص: ١٥٤، ١٥٥).

"وإلغاء البصريين لهذا الضمير يرجع عندهم إلى ما يسمونه بطروء معنى الحرفية عليه؛ وذلك أنه لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل هو رفع التباس الخبر الذي بعده بالنعت–وهذا هو معنى الحرفي إفادة المعنى في غيره–صار حرفاً، وانخلع عنه لباس الإسمية"(١).

وعلى هذا لا محل له من الإعراب(٢).

ومن جعله حرفاً آثر تسميته بصيغة الفصل، ولم يسمه (ضميراً)؛ لأن الضمائر أسماء، وقد نظروه في هذا بالكاف اللاحقة لأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال(٣)، قال الأبذي: " واختلف في هذه الضمائر: فأكثر النحويين على أنها حروف في معنى الضمائر تخلصت للحرفية، كما أنهم يخلصون "الكاف " التي في نحو: (ضَربَكَ " للخطاب، ، و مع أسماء الإشارة في نحو: "ذلك "، وفي أسماء الأفعال، نحو: (رويدك زيداً) أي: أمهل زيداً"(٤).

وعلى هذا قالوا: إنه حرف لا محل له من الإعراب، وتسميته ضميراً مجاز، علاقته المشابهة في الصورة(٥).

وقيل: هو اسم، وهو مقتضى تسمية بعضهم له ضميراً.

---

(١) ضمير الشأن والفصل. الشايب، (ص: ٥٠).

(٢) انظر: بغية العارف على رسالة الوظائف (٢/ ١٩٢)، وتمهيد القواعد ص: (٥٧٠).

(٣) انظر: الأشباه والنظائر في النحو (٢/ ٤٠٦).

(٤) الأبذي ومنهجه في النحو مع على الجزولية (٢/ ١٣٥)

(٥) انظر: حاشية الصبان (١/ ٤١٧)، وشرح اللمحة البدرية (١/ ٤٢٣)، وفيض نشر الانشراح (ص: ٧٢٧).

قال ابن سيده: وَلم نَعلم اسْماً زِيدَ فَلم يُحكَم لَهُ بِموضع إِلَّا المُضمَراتِ الموضوعاتِ للفصل نَحْو (هُوَ) وَأَخَوَاتهَا، فكأن الَّذِي آنسهم بذلك شدَّةُ مطابَقةِ المضمَر للحرف، وجهةُ استِحكام المشابَهة أَن المضمَر غيرُ أول، وَأَنه لم يُوضع اسْما ليعيِّن نَوْعَاً أَو شَخْصَاً من شخصٍ، وَأَنه غيرُ معرَب[(١)].

وقد رجح ابن الحاجب اسميته؛ "لأن الحروف تلزم طريقة واحدة، وهذا يتغير باعتبار من هو له بالتكلم والغيبة والخطاب والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وهذه أحكام الضمائر، فدلت على أنه ليس من قبيل الحروف"[(٢)].

وبه قال الخليل[(٣)] وجماعة من البصريين؛ لأن الغرض به الإعلام من أول وهلة يكون مابعده خبراً لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف؛ إذ لا يجاء به إلا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب[(٤)].

وقيل لها محل من الإعراب، "وإنما قلنا: إن لها موضعاً من الإعراب؛ لأنها مضمرة، فتجري على قياس باب المضمرات"[(٥)].

واختلف هؤلاء على قولين:

---

(١) انظر: المخصص (٤/ ٢٢٨).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٤٨).

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجى (٢/ ٦٥)، والأشباه والنظائر في النحو (٢/ ٤٠٦).

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجى (٢/ ٦٥)، والبهجة المرضية (١/ ١٦٧)،

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٤٧)، وراجع: تعليق الفرائد للدماميني (٢/ ١٣٥).

فقال الفراء: محله باعتبار ماقبله، وقال الكسائي: محله باعتبار مابعده(١).

وقد استشعر بعضهم ما في هذه المسألة من خلاف، فهاجم النحويين لجعلهم الضمير هنا حرفاً، قال: "بعد أن صنف النحاة الضمير بتقسيماته المختلفة تحت مقولتى التعريف والإسمية وبووؤه من التعريف الدرجات العلا نكصت قواعدهم على أعقابها، وخلعت مصطلح الحرفية على الكلمات التي عينت ضمائر من قبلهم، وقد عوملت الضمائر نحوياً على أنها حروف في الأبواب التالية:

أ- في باب الضمير نفسه، عند حديثهم عما أسموه ضمير الفصل أو الدعامة عدهم إياه من الحروف، بل إن بعض من عرف عنهم التشدد للقديم ينص على وجوب اعتبار الضمير في مثل: "كان محمد هو الحارس " بنصب (الحارس) حرفا مهملا، لا يمت إلى الضمير بصلة "(٢).

بعد استعراض هذا الخلاف وتأكيد النحويين على أن ضمير الفصل هو حرف أو اسم يشبه الحرف أرى أنه من المناسب جعله في منزلة بين المنزلتين.

<u>ومما نزل بين المنزلتين (العلم) المعدول، والعلم بالغلبة</u>

---

(١) انظر: بغية العارف على رسالة الوظائف (٢/ ١٩٢).

(٢) القاعدة النحوية دراسة تحليلية (ص: ١٣٣)، والمقصود من الحديث هنا هو الأستاذ عباس حسن، قال في: النحو الوافي (١/ ٢٤٧): " وإنما هو حرف خالص الحرفية؛ لا يعمل شيئًا".

ذكر أبو حيان أن العلم بالغلبة لا منقول، ولا مرتجل كالثريا، والدبران، وابن عمر[(١)]**،**

كذلك قالوا إن العلم المعدول كعمر وزفر في منزلة بين المشتق والمرتجل، فهو "مشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه، ومشابه للمرتجل؛ لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه"[(٢)]**.**

تلك كانت مسائل نزلت منزلة بين المنزلتين، أو يمكن تننزيلها انتظمتها أبواب جمعتها،

وهناك مسائل أخرى متفرقة.

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٩٦١)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٣٩٤)، والأشباه والنظائر في النحو (١/ ٦٢٨)، وتعليق الفرائد للدماميني (٢/ ١٤٢)، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل(١/ ١٢٤).

(٢) الأشباه والنظائر في النحو (١/ ٦٢٨).

سابعا: مسائل متفرقة في (المنزلة بين المنزلتين)

ومنها إجراء الوصل مجرى الوقف، مثل

إثبات الياء في (عيهلَّ) مع التشديد، في قول الشاعر:

☆ببازلٍ وجناءَ أو عيهلَّ☆[(١)]

قال القيسي: "الشاهد فيه تشديد "اللام" وقد وصل القافية "بالياء"، فصار تشديداً في الوصل، تشبيهاً بالوقف"[(٢)].

وقال الفارسي: "وحقه إذا وقف أن يقف أن يشدد اللام، فإذا وصل أثبت الياء، ولكنه جمع بين الأمرين، فأجرى الوصل، مجرى الوقف، فشدد، وأثبت الياء، قال الفارسي: " أما (العيهل) و(الكلكل)، فاستعمالهما بتخفيف اللام، فقدر الوقف عليه فضاعفوا إرادة للبيان. وهذا ينبغي أن يكون في الوقف دون الوصل"[(٣)].

---

(١) رجز، لمنظور بن مرثد في أراجيز العرب، (ص: ١٥٨)، ونسب لرجل من أسد في: الكتاب لسيبويه (٤/ ١٧٠)وهو في: الحجة للقراء السبعة (٢/ ٣٦٢)، المحتسب لابن جنى (١/ ١٠١)، والمنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص: ١١)، والممتع الكبير في التصريف (ص: ٨٢)، والإنصاف (٢/ ٦٤٢)، و شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٢/ ٣١٨).

وشرح المفصل، لابن يعيش (٩/ ٦٨)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٦٧).

(٢) إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٨٩)، وراجع: الأشباه والنظائر في النحو (١/ ٦٣٣).

(٣) القياس في النحو (ص: ٢٠٨).

وهذا خاص بالشعر ضرورة، قال الفارسي: " وهذا لا ينبغي أن يكون في السعة"[١].

لكن ورد مثله في القراءات القرآنية، ومنه قراءة الزهري: "الْمَرِّ" بتشديد الراء، وهو مثل السابق، بإجراء الوصل مجرى الوقف[٢] قال ابن جني: "إثبات الياء في "عيهل" وأشباهه، مع التضعيف طريف، وذلك أن التثقيل من أمارة الوقف، وإثبات الياء من أمارة الإطلاق، فهذا ظاهره الجمع بين الضدين، فهو إذاً بين منزلتين. وسبب جواز الجمع بينهما، أن كل واحد منهما، قد كان جائزاً على انفراده، فإذا جمع بينهما، فإنه على كل حال، لم يأت إلا بما من عادته، أن يأتي منفرداً، وليس على تحقيق النظر جمعاً بين الضدين، كالسواد والبياض، والحركة والسكون، فيستحيل اجتماعهما، "[٣]، ويمكن أن يكون منه قول الشاعر:

يا مرحباهُ بحمار ناجيهْ. . . إذا أتى قرَّبته للسانيهْ[٤]

---

(١) القياس في النحو (ص: ٢٠٩)، وراجع: المقتصد في شرح التكملة (١/ ٢٦٠)، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور(٢/ ٥٥٦)، و شرح جمل الزجاجي لابن خروف (٢/ ١٠٦١).

(٢) انظر: المحتسب (١/ ١٠١).

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٦٨).

(٤) الرجز لم أعثر على قائله، وتمامه: إذا أتى قربته للسانية، وناجية اسم محبوبته، والسانية الدلو العظيمة وأدلتها. والبيت في: الخصائص (٢/ ٣٦٠)، والممتع الكبير في التصريف (ص: ٢٦٦)، وشرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٤/ ٤٠٠)، وضرائر الشعر (ص: ٥١)، وشرح المفصل (٩/ ٤٦)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٨٧)، و(٧/ ٢٦٩، و ٢٧٢، و ٣٨٧).

وقال آخر:

يا مرحباهُ بحمارِ عفرا[١]

ذهب ابن جني في شرح ديوان المتنبي إلى أن تحريكها شاذ، ضعيف عند البصريين، لا يثبتونه في الرواية، ولا يحفظونه في القياس، من جهة أنه لا يخلو من أن تجري الكلمة على حد الوقف أو على حد الوصل. فإن أجراها على حد الوصل فسبيله أن يحذف الهاء وصلا لاستغنائه عنها. وإن كانت على حد الوقف فقد خالف ذلك بإثباته إياها متحركة، وهي في الوقف بلا خلاف ساكنة، ولا يعلم هنا منزلة بين الوصل والوقف يرجع إليها، وتجري هذه الكلمة عليها. فلهذا كان إثبات الهاء متحركة خطأ عندنا[٢].

وقد رجع ابن جني عن هذا الرأي في الخصائص فقال: بعد أن أنشد البيت: "فثبات الهاء في "مرحباه" ليس على حد الوقف، ولا على حد الوصل، أما الوقف فيؤذِن بأنها ساكنة: يا مرحباهْ. وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً: يا مرحبا بحمار ناجية. فثباتها إذا في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين"[٣].

---

(١) البيت من السريع وهو لـ عروة بن حزام؛ في ديوانه ص: (٢١)، وهو في: إصلاح المنطق (ص: ٧٤) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٤٦، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٨٨)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٦٨)، وشرح جمل الزجاجى (٢/ ١٠٥)، والأشباه والنظائر في النحو (١/ ٦٣١).

(٢) خزانة الأدب (١١/ ٤٥٨).

(٣) الخصائص (٢/ ٣٦١)، وانظر: إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٦٩)، والدرر اللوامع للشنقيطي (٢/ ٥٢٦).

فابن جني -كما سبق- في كتابه شرح ديوان المتنبي يرى أن التحريك خطأ، وهنا في الخصائص يرجع عن رأيه، ويرى أن ثبات الهاء متحركة في منزلة بين المنزلتين.

وثبوتها في الوصل مكسورةً أو مضمومةً ضرورة عند البصريين، وجائز عند الكوفيين(١).

أما الزمخشري فيرى أن تحريكها لحن فقال: "وحقها أن تكون ساكنة وتحريكها لحن"(٢)

ومن العلماء من يرى أن تحريكها في الوصل لغة(٣).

وقد وردت في القراءات القرآنية، كما يقول ابن عصفور: "فإن قيل: فإذا كان ذلك من الضرائر فكيف جاز لمن قرأ: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ﴾(٤) وأَمثالِه بإثبات الألف؟ فالجواب: إنَّ جائز على نية الوقف فَقِصَرُ زمن الوقف يوهم وصلاً، وعلى هذا ينبغي أن يُحمل ﴿كِتَبِيَهْ طَغَا بِالْخَاطِئَةِ لَمَّا فِيهَا فِيهَا إِنّى﴾وأمثاله. "(٥)

ومثل السابق بيت الكتاب:

---

(١) خزانة الأدب(١١/ ٤٥٨).

(٢) شرح المفصل (٩/ ٤٦).

(٣) خزانة الأدب (١١/ ٤٥٧).

(٤) الممتحنة: ١. والقراءة في: الوافي في شرح الشاطبية (ص: ٢٢٢)، و شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، (ص: ٩٤)، وشرح السيرافي على الكتاب (١/ ٢٥٥).

(٥) شرح جمل الزجاجى (٢/ ٥٥٤).

لهُ زَجَلٌ كَأنه َصَوتُ حادٍ إِذا طَلَبَ الوَسيقَةَ أو زَمِيرُ[١]

فحذف الواو من "كأنه"، لا على حد الوقف، ولا على حد الوصل.

أما الوقف فيقضي بالسكون. وأما الوصل، فيقضي بالمطل، وتمكين الواو، "كأنهو".

فقوله إذن "كأنه" منزلة بين الوصل والوقف[٢].

لكن جاء في القراءات مثل هذا الممنوع عند النحاة، والأقرب جعله من اختلاف لهجات العرب، قال الشيخ عضيمة: " جعل سيبويه والمبرد اختلاس حركة هاء الغائب، وتسكين الهاء من الضرائر الشعرية. نقل الرضي[٣]**أن ذلك لبني عقيل وكلاب، قال في شرح الكافية: وبنو عقيل يجوزون حذف الوصل،**

---

(١) البيت من الوافر، للشماخ، وهو في ديوانه (ص١٥٥) برواية(أقول صوت حاد)بدلاً عن(كأنه صوت حاد)، ولا شاهد على هذه الرواية، وهو برواية الشاهد في الجمل للخليل صـ ٢٣٥، والكتاب ١/ ٣٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢١٥/١، و٢٨٤/٢، والإنصاف ٥١٦/٢.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس؛ تحقيق زهير غازي زاهد (ص: ٣١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٦٩)، والأشباه والنظائر في النحو (١/ ٦٣٢)، وفيض نشر الانشراح (ص/ ٧٦٢)، والدرر اللوامع للشنقيطي (٢/ ٥٢٦).

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٤٢١)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٣٠)، وفيض نشر الانشراح (ص: ٥١٨).

أي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا، مع بقاء ضمة الهاء وكسرتها، نحو: بلا وقلامه، ويجوزون تسكين الهاء، أيضًا" ومثله في البحر المحيط(١).

وقد جاء الاختلاس والتسكين كثيرًا في القراءات المتواترة.

ومنه قوله تعالى ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾(٢).

قرأ البصري وشعبة وحمزة بسكون الهاء معًا. وقالون وهشام بخلف عنه بكسره من غير صلة وهو مرادهم بالاختلاس هنا. والباقون بكسره مع الصلة(٣).

ومنها مما نزل بين المنزلتين حذف العائد من الصفة، فهو في الحسن في منزلة بين حذف العائد من الخبر؛ إذ هو قبيح جداً، وبين حذفه من الصلة فهو حسن جداً.

وقبحوا حذف العائد من جملة الخبر(٤)؛ "لأن الفعل إذا وقع خبرًا وكان متعدّيًا فحذفتَ الضمير الذي تعدّى إليه، تسلّط الفعلُ على المبتدأ، فنصبه،

---

(١) انظر: البحر المحيط (٣/ ٢٢٢).

(٢) آل عمران: ٧٥.

(٣) انظر: السبعة في القراءات (ص: ٢٠٧)، وحجة القراءات (ص: ١٦٦)، والإقناع في القراءات السبع (ص: ٢٤٦)، والمكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر (ص: ٧٤)، وراجع: معجم القراءات القرآنية، الخطيب (١/ ٥٢٢).

(٤) انظر: إعراب القرآن . المنسوب للزجاج (١/ ٣٣١)، والاستدراك على أبي علي في الحجة (١/ ٢٨٢).

كقولك في زيد ضربته: زيدًا ضربتُ"[١]، كذلك فإنه يضعف الحذف العائد من الخبر، لأن الجملة التي تقع خبراً عن المبتدأ فيها عائد يعود على المبتدأ، ويعلقها به، ولكنهم أجازوا الحذف مع قبحه لما شبهوها بالجملة التي تقع وصفاً[٢].

بينما هو إذا حذف في الصفة لم يتسلَّطِ الفعل على الموصوف؛ لأن الصفة كبعض الموصوف، كما أن الصلة كبعض الموصول، لذا جاز وحسن حذفُ العائد من جملة الصفة، وقَبُح حذفه من جُملة الخبر[٣].

فمثال حذف العائد من الخبر قراءة ابن عامر ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[٤] برفع (كل) أي: وعده اللّه الحسنى.

ومثال حذفه من الصلة قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾[٥]، أي: هداهم الله.

ومثال حذفه من الصفة قول الشاعر:

---

(١) أمالي ابن الشجري (١/ ٦، ٧)، وراجع: شرح التسهيل ٣ (ص: ٣١٠)، وارتشاف الضرب (٣/ ١١١٧).

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٧١، ٧٢).

(٣) انظر: المرجع السابق (١/ ٧).

(٤) النساء: ٩٥. وانظر القراءة في: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (٣/ ٣٤٩)، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١ (ص: ٤١٥)، و(٢/٤٢٠)، وإعراب القراءت الشواذ العكبري ١ (١/ ٤٤٢)، والموضح في وجوه القراءات (ص: ١٢٤٥).

(٥) الأنعام: ٩٠.

فما أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وطُولُ العَهْدِ، أمْ مالٌ أَصابُوا[١]

وممن صرح بأن حذف العائد من الصفة في منزلة بين المنزلتين الباقولي، قال: "وحذفها من الصفة منزلة بين المنزلتين"[٢].

ومما نزل بين منزلتين الحركات الممالة وحركات الإشمام، وهي ثلاث متوسطة بين حركتين:

أحدهما: بين الضمة والفتحة، وهي الحركة التي قبل الألف المفخمة في قراءة ورش نحو الصلوة والزكوة والحيوة.

والثانية: بين الكسرة، والضمة وهي حركة الإشمام في نحو قيل وعيض على قراءة الكسائى.

والثالثة: بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الألف الممالة نحو رمى[٣].

ومما نزل بين المنزلتين همزة بين بين، وهي التي بين الهمزة والألف أو الهمزة والياء أو الهمزة والواو[٤].

وقد لخص الداني في كتابه (التحديد في الإتقان والتجويد) وجهة نظر علماء التجويد في أنواع الألف وما هو مستخدم منها وما هو متروك، قال:

---

(١) البيت من الوافر البيت للحارث بن كلدة في الكتاب ١/ ٨٨، ١٣٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٤١، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس؛ تحقيق زهير غازي زاهد، ص: ٨٠، ومصابيح المغاني، ص: ١٢٦.

(٢) إعراب القرآن . المنسوب للزجاج (١/ ٣٣١).

(٣) انظر: الأشباه والنظائر في النحو (١/ ٣٤٣)، و(٣/ ١٥٦)، أمالي ابن الشجري (١/ ٣٠)، واعتراض النحويين للدليل العقلي (ص: ٢١٠).

(٤) الأشباه والنظائر في النحو (٣/ ١٥٦).

«وأما المفتوح فحقه أن يؤتى به بين منزلتين، بين التفخيم الشديد الذي يستعمله أهل الحجاز في نحو: الصلاة والزكاة فينحون بالألف نحو الواو، من شدة التفخيم، وهذه اللغة لا تستعمل في القرآن لأنه لا إمام لها، وبين الإمالة المحضة التي يستعملها القراء، وهي التي دون الكسر الصحيح"(١).

(١) التحديد في الإتقان والتجويد (ص: ١٠٠)، وراجع: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد (ص: ٣١٧).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل صالحاً صواباً، وأن يهديني إلى تصويب ما فيه من عثرات.

وبعد فقد استغرق هذا البحث مني مسيرة بحثت فيها قضية (المنزلة بين المنزلتين) عند النحاة، وهي قضية وافدة من مباحث المتكلمين، خاصة من عند المعتزليين، وقد ظهر لي في خاتمة البحث أن أمر (المنزلة بين منزلتين) تركزت آثاره بمفهومها العقدي والفلسفي في جانبين من جوانب التفكير النحوي، الجانب الأول هو جانب الحدود، والجانب الآخر هو جانب العامل النحوي، وهما الجانبان الأهم في دراسة النحو.

خاصة أن كثيراً من النحاة كانوا من المعتزلة، وقد ظهر أثر اعتزالهم في اختياراتهم وتوجيهاتهم النحوية.

نعم قد يقول القائل إن استخدام بعض النحاة (المعتزلة) لمصطلح (المنزلة بين المنزلتين) هو من توارد الخواطر، فكما يقول الفارابي: " وينبغي أن نعلم أن أصناف الألفاظ التي تشتمل عليها صناعة النحو قد يوجد منها ما يستعمله الجمهور على معنى، ويستعمل أصحاب العلوم ذلك اللفظ بعينه على معنى آخر. وربما وجد من الألفاظ ما يستعمله أهل صناعة على معنى ما ويستعمله أهل صناعة أخرى على معنى آخر. وصناعة النحو تنظر في أصناف الألفاظ بحسب دلالاتها المشهورة عند الجمهور لا بحسب دلالتها عند أصحاب العلوم. ولذلك إنما يعرف أصحاب النحو من دلالات هذه الألفاظ دلالاتها بحسب ما عند الجمهور لا بحسب ما عند أهل العلوم"[(١)].

---

(١) الألفاظ المستعملة في المنطق (ص: ٤٢).

هذا الخاطر، أو قل ذلك الهاجس قد راودني، وساورني في أول الأمر شعور بأن ذلك المصطلح ليس فيه من جديد سوى لفظ أو مصطلح وليد، أو هو وارد شريد.

لكن بعد أن حاولت سبر أغواره، وتملك مني الجنان، ظهرت بمظهر الحيران، لا أكاد أكشف منها أسراره إلا وتراجعت عن فكرة لي عنَّت، وظهرت بمظهر المتعنت، فكان حالي من الناس كمن يضرب الأخماس في الأسداس، فلكل مراح مريح وتحت الرغوة الصريح.

وأول حيرتي أني ظننت الأمر مرجعه إلى خلاف في اللفظ قد بان، وأن بين المنزلتين لا تعني سوى التوسط في أمر وقد هان.

فلما استحكم النظر، رأيت الأمر قد ظهر، وأن الشأن ذا خطر، وأن اللفظ مقصود به ما عند معتزل وأن الشأن مورود، وأن الكلم يَنْزِلُ ما بين اثنين مقبولٌ، وأن العامل النحوي قد يدخله ما سبق من اعتزالٍ وفلسفةٍ وبعض الأمر مقصود، يُنَزَّل بين منزلةٍ ومنزلةٍ بحسب القوم ما اعتقدوا، وبحسب ما لهم عقدوا، وأن النحو لهم خدمٌ، لهم به معرفةٌ وإقدامٌ وأقدامٌ من القِدَم، لهم يدٌ، لهم قدمٌ، وأفمامٌ تصوغ لهم ما شاءوا من العلل وتدفع عنهم الأسقام والعلل.

وقد يقول لي قائل لمَ التعجُّلُ في الحكم؟ ألا تعلم بأن الحافر قد يقع مصادفة على الحافر، وهل يعني إذا قال معتزلي بمنزلتين أن يكون نحويٌ على دربه سائر، وهل تبغي سوى عيب تروم به منقصة لأهل النحو، وتُعْطي الفضل معتزلاً لدينه خاسر.

فقلت الله قد أمر بالإخلاص والجدّ، وقول الصدق ولو كان على النفس أو الولد.

وبعدُ. . . فقد انتهى هذا العمل، وإني ليحدوني الأمل، أن يكتب الله لي ثوابه، وأن يهديني إلى صوابه.

اللهم تقبل

هاني محمد عبد الرازق

مدرس اللغويات بكلية الدراسات
الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة

مراجع البحث

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب والمقالات والأبحاث العلمية

١- الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق شرحه على الجزولية، الجزء الثاني، رسالة دكتوراه، مخطوطة، جامعة أم القرى، للباحث: سعيد بن مشبب حسن الأسمري، ٢٠٠٣م.

٢- ابن يعيش الصنعاني ت هـ، مع تحقيق كتابه المحيط المجموع في الأصول والفروع، رسالة ماجستير، الجزء الأول، جامعة أم القرى، للباحث، علي بن حسن بن محمد الظاهري، ١٤١٤هـ

٣- ابن يعيش النحوى، لعبد الإله نبهان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧ م.

٤- أبو الحسين النحوي وآراؤه النحوية واللغوية، كاظم بحر المرجان، مجلة الأستاذ»، العدد الأول.

٥- أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، رسالة دكتوراه من الباحث/حسن بن محمد بن حسن القرني، جامعة أم القرى، ٢٠٠٤م.

٦- الأجوبة علي ١٦١سؤالا، عبد الغني النابلسي، دار الفارابي للمعارف، ٢٠٠١م.

٧- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٨- أراجيز العرب، لمحمد توفيق البكري، ظ١، ١٣١٣ هـ.

٩- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيان، بتحقيق د. رجب عثمان محمد. الخانجى ط١، ١٩٩٨م.

١٠- إرشاد السالك لحل ألفية ابن مالك، لابن القيم، تحقيق: د/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، ط١، ٢٠٠٢ م.

١١- الاستدراك على أبي علي في الحجة، للباقولي، تحقيق د/محمد الدالي، مؤسسة البابطين، الكويت، ٢٠٠٧

١٢- الاستغناء في الاستثناء، للقرافي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٦ م.

١٣- أسرار العربية للأنباري، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، الأولى، ١٩٩٥ م.

١٤- أسرار النحو لابن كمال الباشا، تحقيق: د/أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر، ظ٢، ٢٠٠٢.

١٥- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، ط مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرون، دمشق، ١٩٨٧ م.

١٦- إصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور حمزة النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣ م.

١٧- إصلاح المنطق، ابن السكيت، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة الرابعة.

١٨- الأصول (دراسة إبيستمولوجيه لأصول الفكر اللغوي العربي) د. تمام

حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٩- الأصول فى النحو – لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى (ت٣١٦هـ). تح: د. عبد الحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة (بيروت) ط٤ ١٩٩٩.

٢٠- اعتراض النحويين للدليل العقلي، د/محمد بن عبد الرحمن السبيهين، جامعة الإمام محمد بن سعود، ٢٠٠٥ م.

٢١- إعجاز القرآن بين المعتزلة والأشاعرة، د. منير سلطان، منشأة المعارف – الإسكندرية، ط٣، /١٩٨٦ م.

٢٢- إعراب القراءات السبع، وعللها لابن خالويه، تجقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٢م.

٢٣- إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، دراسة وتحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب.

٢٤- إعراب القرآن – لأبى جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨هـ). تح: د. زهير غازى زاهد. عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ط٢، ١٩٨٥م.

٢٥- إعراب القرآن المنسوب إلي الزجاج تح:إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري،الكتاب اللبناني، ١٤٢٠.

٢٦- الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن و إعرابه لأبي إسحاق الزجاج، لأبي علي الفارسي، تح عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، أبو ظبي، المجمع الثقافي، ٢٠٠٣م.

٢٧- الأفعال الناسخة، *حمدي فراج محمد فراج المصري*، ١٩٩٨م.

٢٨- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة. فاضل الساقي، مكتبة الخانجي، ١٩٧٧ م.

٢٩- الإقناع في القراءات السبع، لابن خلف الأنصاري، دار الصحابة للتراث.

٣٠- الألفاظ المستعملة في المنطق، للفارابي، د/محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ظ٢.

٣١- أمالي ابن الحاجب، لأبى عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ). تح: د. فخر صالح قداره. دار عمار (عمان)، ودار الجيل (بيروت) ط ١٩٨٩م.

٣٢- أمالي ابن الشجري، تح: د. محمود محمد الطناحي مكتبه الخانجي، القاهرة ١٤١٣هـ.

٣٣- الانتصار لسيبويه على المبرد – لأبى العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمى النحوىّ (٣٣٢ هـ) دراسة وتح: د. زهير عبد المحسن سلطان. مؤسسة الرسالة (بيروت). ط١ ١٩٩٦ م.

٣٤- الانتصار والرد على ابن الريوندي الملحد، للخياط، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط ٢، ١٩٩٣م.

٣٥- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري تح: الشيخ. محمد محمد محي الدين، دار الفكر، دمشق.

٣٦- الإيضاح العضدي – لأبى على الفارسى (٣٧٧هـ). تح: د. حسن شاذلي فرهود، ط٢.

٣٧- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، تح: د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٧ م.

٣٨- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح: وتقديم موسى العليلي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية، ١٩٨٢م.

٣٩- الإيضاح في علل النحو. لأبي القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك بيروت، دار النفائس، ١٩٧٩م.

٤٠- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٤١٢هـ.

٤١- البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير- تح: ودراسة د. فتحي أحمد علي الدين، مطبوعات جامعة أم القرى، الطبعة الأولـ سنة١٤١٩ هـ.

٤٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تح: د. عياد بن عبيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧ هـ.

٤٣- البسيط للواحدي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠ هـ.

٤٤- بغية العارف على رسالة الوظائف، القسم الثالث، تحقيق الباحث/يحيى بن حسن الشريف، رسالة ماجستير، مخطوطة، جامعة أم القرى، ١٩٩٧ م.

٤٥- البهجة المرضية، للسيوطي، إعداد ودراسة الدكتور كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠ م.

٤٦- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠ م.

٤٧- بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام، د/محمد خير الحلواني، مجلة المورد، عدد ٣٣.

٤٨- تاريخ الفلسفة في الإسلام، للمستشرق دي بور، تح: أبو ريدة،

بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨١م.

٤٩- التأويل والتفسير بين المعتزلة والسنة، د *السعيد شنوقة، المكتبة الازهريه – القاهرة.*

٥٠- التبصرة والتذكرة. لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تح: فتحي أحمد مصطفى علي.

٥١- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تحقيق الجكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦ م.

٥٢- التحديد في الإتقان والتجويد، أحمد محمود عبد السميع الشافعى الحفيان، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ، ١٤٢٤/ ٢٠٠٣م.

٥٣- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة شرح ألفية ابن مالك – ابن الوردي، دراسة وتحقيق: محمد مزعل خلاطي، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨م.

٥٤- تذكرة النحاة، لأبى حيان، تح: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦ م.

٥٥- التذييل والتكميل التذييل والتكميل، لأبي حيان، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق.

٥٦- تعليق الفرائد للدماميني، تحقيق د/ عبد الرحمن المفدى.

٥٧- التعليقة على المقرب، لابن النحاس، تحقيق الدكتور جميل عويضة، وزارة الثقافة الأردنية، ٢٠٠٤ م. .

٥٨- التعليقة علي كتاب سيبويه، الفارسي، تح: د. عوض القوزي، مطبعة

الأمانة، القاهرة ١٤١٤هـ.

٥٩- تفسير الكتاب العزيز وإعرابه، ابن أبي الربيع، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٦٠- تمهيد القواعد، بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تح: د. علي فاخر، وآخرين، دار السلام، ط١.

٦١- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق الدكتور فائز دياب، دار السلام، ط٢، ٢٠٠٧م.

٦٢- توضيح المقاصد، للمرادي، تح: د. عبد الرحمن علي سليمان، ة دار الفكر، ط١، ٢٠٠٨ م

٦٣- الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، نحاة القرن الرابع الهجري نموذجا، د. محي الدين محسَّب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٨ هـ، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٦٤- الجمل فى النحو للخليل بن أحمد الفراهيدى، تح: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥ م

٦٥- الجملة الإسمية بين الإطلاق و التقييد رأي و تصنيف، د/ محمد حماسة عبداللطيف، مجلة مجمع اللغة العربية مصر» عدد ٧٧.

٦٦- الجملة الإسمية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧ م.

٦٧- الجملة الفعلية علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧ م.

٦٨- الجنى الدانى فى حروف المعانى، للمرادى، تح: د. فخر الدين قباوه، الكتب العلمية ط١ ١٩٩٢م.

٦٩- حاشية الجرجاني على الكشاف.

٧٠- حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل – دار الفكر.

٧١- حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى.

٧٢- حاشية الصبان، *دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧.*

٧٣- حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب للشيخ محمود بن حسن الحسين الحاذقي المعروف بالصادقي، رسالة ماجستير مخطوطة، تحقيق الباحث عائض مانع القرني، جامعة أم القرى، ١٤٢٠ هـ.

٧٤- حاشية على شرح على بانت سعاد، للبغدادي، تحقيق: نظيف محرم خواجة، دار النشر فرانتس، ١٩٨٠م.

٧٥- حجة القراءات، ابن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢ م

٧٦- الحُجَّة في علل القراءات السبع – لأبي علي الفارسي، اح: بدر الدين قهوجي، وآخرون دار المأمون بدمشق، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٧٧- حروف المعاني لأبي القاسم الزجاجي تح: د. علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة بيروت، ط. ٢، ١٩٨٦

٧٨- الحصائل في علوم اللغة العربية وتراثها للدكتور محمد الدالي، ط١، ٢٠١١ م.

٧٩- الحلل في إصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق"د/سعود عبد الكريم.

٨٠- خزانه الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تح: عبد السلام هارون، الخانجي، ١٤٠٩هـ.

٨١- الخصائص، لابن جني، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.

٨٢- الخطابة، أرسطو، ترجمة د/ عبد الرحمن بدوي، وكاله المطبوعات – دار القلم.

٨٣- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، د/فريد الزامل، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٧هـ.

٨٤- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم قدور الحمد، دار عمار، ط٢، ٢٠٠٧.

٨٥- الدرر اللوامع، للشنقيطي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩ م.

٨٦- دقائق التصريف، لابن المؤدب، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي، والدكتور حاتم صالح الضامن، والدكتور حسين تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧ م.

٨٧- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٥ م.

٨٨- دليل الطالبين لكلام النحويين، الكرمي المقدسي، إدارة المكتبات والمخطوطات الإسلامية، ٢٠٠٩م.

٨٩- ديوان الشماخ، تحقيق دكتور/صلاح الدين هادي، دار المعارف.

٩٠- ديوان النابغة الذبياني، شرحه محمد بن إبراهيم الحضرمي، ت د. علي الهروط، دامعة مؤتة، ١٩٩٢ م.

٩١- ديوان عروة بن حزام؛ جمع ونحقيق: أنطوان القوال، دار الجيل، ط١، ١٩٩٥م.

٩٢- الرأي الوسط في النحو العربي، رسالة دكتوراه مخطوطة، من الباحثة حصة الشود، جامعة أم القرى، ١٩٩٩م.

٩٣- الرد على المنطقيين، ابن تيمية، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٩٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تح: د. أحمد الخراط، ط٢، دار القلم ،دمشق، ١٤٠٥هـ

٩٥- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. مازن المبارك، دار الفكر، ظ٣، ١٩٩٥ م.

٩٦- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح: د. شوقي ضيف دار المعارف، القاهرة ١٤٠٠هـ.

٩٧- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥ م.

٩٨- شرح أبيات سيبويه (المختصر)، لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨هـ). تح: أحمد خطاب، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤.

٩٩- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تح: محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٦ هـ.

١٠٠- شرح التسهيل لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد ود. ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، بالقاهرة.

١٠١- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.

١٠٢- شرح السيرافي على الكتاب، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.

١٠٣- شرح ألفية ابن معط. ابن القواس، د/علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٩٨٥ م.

١٠٤- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي، حققه وقدم له د. عبد المنعم هريدي، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٣هـ.

١٠٥- شرح الكافية في النحو لابن فلاح النحوي، رسالة دكتوراه من الباحث: نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ

١٠٦- شرح الكافية لابن جماعة، تعليق الدكتور محمد محمد داوود، دار المنار، ٢٠٠٠ م.

١٠٧- شرح اللمحة البدرية، لابن هشام، تحقيق الدكتور/هادي نهر، اليازوري للنشر، الأردن.

١٠٨- شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق الدكتور/محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٩٠م.

١٠٩- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، للخوارزمي، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.

١١٠- شرح المفصل لابن يعيش دار الطباعة المنيرية، بمصر، ١٩٢٨م.

١١١- شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقي الدكتور تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٣م.

١١٢- شرح المقدمة الكافية، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى، مكة المكرمة، الرياض، ط١، ١٩٩٧ م.

١١٣- شرح المكودى على الفية ابن مالك، حققه و علق عليه الدكتورة فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٢م.

١١٤- شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع

١١٥- شرح جمل الزجاجى، لابن خروف الأندلسىّ (٦٠٩ هـ). تح: د. سلوى محمد عرب. مطابع جامعة أم القرى. ط١ ١٤٢٠ هـ.

١١٦- شرح جمل الزجاجى، لابن عصفور الإشبيلى (٦٦٩هـ). تح: د. صاحب أبو جناح.

١١٧- شرح حدود النحو للأبذي، شرحها ابن قاسم المالكي، ت د. خالد فهمي، مكتبة الآداب، ط١، ٢٠٠٨م.

١١٨- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقى (٤٢١هـ). نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون. لجنة التأليف والترجمة والنشر. ط٢، ١٩٦٧م.

١١٩- شرح شافية ابن الحاجب، لرضى الدين الاستراباذى (٦٨٦هـ). تح: الأستاذ. محمد نور الحسن وزميليه. دار الكتب العلمية ١٩٨٢م.

١٢٠- شرح عيون الإعراب، للإمام أبى الحسن على المجاشعى (٤٧٩هـ)، تح: د. حنا جميل حداد، مكبة المنار.

١٢١- شرح كافية ابن الحاجب، لرضىّ الدين الاستراباذى (٦٨٦هـ). تح: د. يوسف حسن عمر، جامعة، قار يونس.

١٢٢- شرح كافية ابن الحاجب، لرضىّ الدين الاستراباذى (٦٨٦هـ). تح: د. يوسف حسن عمر، جامعة، قار يونس.

١٢٣- شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني ت - الرسالة العلمية، رسالة دكتوراه مخطوطة، مقدمه من الباحث محمد إبراهيم يوسف شيبة، جامعة أم القرى، ١٤١٤-١٤١٥ هـ.

١٢٤- شروح العوامل المائة النحوية، شرح أحمد الفطامي على عوامل الجرجاني، تحقيق وتعليق: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، ٢٠١٠م.

١٢٥- شروح سقط الزند. تح: الأستاذ. السقا وزملائه. بإشراف د. طه حسين. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط٣، ١٩٨٦م.

١٢٦- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل، لأبى عبد الله محمد السلسيلى (٧٧٠هـ). تح: د. الشريف الحسينى المكتبة الفيصيلية. (مكة المكرمة) ط١، ١٩٨٦م.

١٢٧- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن قيم الجوزية، ط الجيل، تحقيق وتعليق: عصام فارس الحرستاني، ط١، ١٩٩٧م.

١٢٨- . الصاحبي، لابن فارس، تح: السيد أحمد صقر - الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر.

١٢٩- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، النيلي، تح: محسن بن سالم العمري، جامعة أم القرى، ١٤١٩

١٣٠- ضرائر الشعر لابن عصفور، تح: خليل عمران المنصور، دار الكتب

العلمية، ط١، ١٩٩٩م.

١٣١- ضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره، رسالة دكتوراه مخطوطة، مقدمة من الباحثة: وداد بنت أحمد القحطاني، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ.

١٣٢- ضمير الشأن والفصل. الشايب، دكتور فوزي الشايب، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، ٢٠٠٦ م.

١٣٣- طبقات المعتزلة، ابن المرتضي، تحقيق، ديفلد. فلزر، سوسنة، دار المكتبه الحياة، بيروت.

١٣٤- طبقات النحويين واللغويين، للزُّبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

١٣٥- ظاهرة الإعراب، ياقوت، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤ م.

١٣٦- ظاهرة التآخي في العربية، د/فاطمة عبد الرحمن حسين، جامعة أم القرى، ٢٠٠٠م.

١٣٧- العقد الوسيم في أحكام الجار و المجرور و الظرف و ما لكل منهما من التقسيم، تأليف صلاح الدين صلاح بن الحسين بن يحي بن علي الأخفش الصنعاني، تحقيق: صالح بن سليمان العمير، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد: ٥.

١٣٨- علل النحو لابن الوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد السعودية.

١٣٩- الفراهيدي عبقري من البصرة، د/مهدي المخزومي، دار الثقافة والإعلام، ط٢، ١٩٨٩ م.

١٤٠- الفريدة في شرح القصيدة، لابن الدهان في عويص الإعراب شرحها ابن الخباز الموصلي، تح: د. عبد الرحمنبن سليمان العثيمين، الخانجي، ط١، ١٩٩٠ م.

١٤١- الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية لأبي حيان، شرح ابن زيد العاتكي، تحقيق: الدكتور، هزاع سعد المرشد، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ٢٠٠٣م.

١٤٢- الفعل زمانه وأبنيته - د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ٢٠٠٣م.

١٤٣- الفن ومذاهبه في الشعر العربي، د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط١٢.

١٤٤- الفوائد الضيائية، الجامي، دراسة وتحقيق: الدكتور أسامة طه الرفاعي.

١٤٥- في النحو العربي، نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط٢، ١٩٨٦ م

١٤٦- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ابن الطيب الفاسي. ، تح: د. محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية و إحياء التراث، دبي، ٢٠٠٢م.

١٤٧- القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، د/أحمد عبد العظيم، دار الثقافة، ١٩٩٠م.

١٤٨- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د/عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جارح الصباح، ط٢، ١٩٧٨م.

١٤٩- القياس في النحو العربي – د. جاسم الزبيدي. دار الشروق، الأردن، ١٩٩٧م.

١٥٠- كتاب المختصر في النحو لأبي محمد الحسن بن إسحاق بن أبي عباد اليمني، رسالة ماجستير مخطوطة، مقدمة من الباحث حميد أحمد عبد الله إبراهيم، جامعة أم القرى، ١٩٩٣م.

١٥١- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.

١٥٢- الكشاف، للزمخشري، ومعه حاشية ابن المنير، دار الكتاب العربي . بيروت.

١٥٣- كشف المشكل في النحو، الحيدرة اليمني، قرأه وعلق عليه الدكتور يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤ م.

١٥٤- الكشكول لبهاء الدين العاملي، تح: الطاهر أحمد الزاوي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ١٩٩٨ م.

١٥٥- الكفاف، يوسف الصيداوي، دار الفكر المعاصر، سورية، ط١، ١٩٩٩ م.

١٥٦- اللباب في علل النباء والإعراب، العكبري، تح: عبد الإله نبهان، دار الفكر، ١٩٩٥ م.

١٥٧- لسان العرب، لأبى الفضل جمال الدين بن منظور (٧١١هـ). دار إحياء التراث العرب، ط١ . ١٤٠٥هـ.

١٥٨- اللغة العربية، معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

١٥٩- ما عده النحاة زائدا من حروف الجر، عائد كريم علوان، مجلة الأستاذ، عام ١٩٨٧ - المجلد ١.

١٦٠- مجالس العلماء، لأبى القاسم الزجاجى (٣٤٠هـ). تح: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجى ط٣، ١٩٩٩م.

١٦١- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنى (٣٩٢هـ). تح: على النجدى ناصف وزميليه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. ١٩٩٤م.

١٦٢- المختار من شرح ابن خروف و الصفار على كتاب سيبويه، تأليف: د/محمد حليفة الدناع، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٩٦م.

١٦٣- المخصص في اللغة، ابن سيده، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م. .

١٦٤- المدارس النحوية . أسطورة وواقع د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، ط١، ١٩٨٧.

١٦٥- مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢، ١٩٥٨ م.

١٦٦- المذكر والمؤنث لابن التستري، تح: د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخاني بالقاهرة، والرفاعي بالرياض ط١ ١٤٠٣. ١٩٨٣.

١٦٧- المرتجل، لأبى محمد عبد الله بن الخشاب (٥٦٧هـ). تح: على حيدر. دار الحكمة (دمشق) ١٩٧٢م.

١٦٨- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق الدكتور حسين كامل بركات، جامعة أم القرى، ط٢، ٢٠٠١ م.

١٦٩- المسائل البصريات لأبى على الفارسى، تح: محمد الشاطر، ط. مطبعة المدنى، القاهرة، الأولى، فى ١٤٠٥ هـ.

١٧٠- المسائل البغداديات، تح:. صلاح الدين السنكاوى، ط. مطبعة العانى، بغداد، فى ١٩٨٣هـ.

١٧١- المسائل الحلبيات، للفارسى (٣٧٧هـ). تح: د. حسن هنداوى. دار القلم (دمشق)، ودار المنارة (بيروت) ط١ ١٩٨٧م.

١٧٢- المسائل العسكريات فى النحو لأبي علي الفارسي، تح:. د. على المنصورى، ط. مطبعة الجامعة، بغداد، الثانية، ١٩٨٢ م.

١٧٣- المسائل العسكرية للفارسي (ص ٢٤٤، ٢٤٥) - تحقيق: محمد الشاطر - القاهرة - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢م.

١٧٤- المسائل المتفق عليها بين النحويين جمعا وتصنيفا ودراسة، رسالة دكتوراه مخطوطة، مقدمة من الباحث: دخيل بن غنيم بن العواد، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.

١٧٥- المسائل المنثورة، للفارسي، تحقيق د/شريف النجار، دار عمار للنشر والتوزيع.

١٧٦- مصابيح المغاني في حروف المعاني. ابن نور الدين، تحقيق: د/نافع بن نافع العمري، دار المنارة، ط١، ١٩٩٣ م.

١٧٧- المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره و ودلالته دكتور محمود فجال، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني» عدد: ٧١.

١٧٨- المصطلح النحوي: نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د. عوض القوزي، جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات، ١٩٨١م.

١٧٩- معانى القرآن وإعرابه، لأبى إسحاق إبراهيم الزجاج، تح: د. عبد الجليل عبده شلبى، عالم الكتب – بيروت ط١، ١٩٨٨ م.

١٨٠- معانى القرآن، الفراء (٢٠٧هـ) الجزء الأول تح: أحمد نجاتى ومحمد على النجار، والثانى تح: محمد على النجار والثالث تح: د. عبد الفتاح شلبى، ومراجعة أ. على ناصف. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط٣ هـ، ٢٠٠١ م.

١٨١- معاني القرآن للكسائي، أعاد بناءه دكتور عيسى شحاته، دار قباء، ١٩٩٨م.

١٨٢- معاني القرآن، لأبى الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (٢١٥هـ). تح: د. هدى قراعة. مكتبة الخانجى، ط١، ١٩٩٠م.

١٨٣- معاني النحو د. فاضل السامرائي، شركة العاتك، ط٢، ٢٠٠٣ م.

١٨٤- معجم القراءات القرآنية، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر.

١٨٥- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥.

١٨٦- معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة، د/محمد سليمان عبد الله الأشقر، دار الرسالة.

١٨٧- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى، تح: الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد.

١٨٨- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.

١٨٩- المقتضب لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد، تح:. محمد عبد الخالق عضيمة ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، فى ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م

١٩٠- المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، النشار، راجعه، الأستاذ طارق فتحي، المكتبة التوفيقية.

١٩١- الممتع فى التصريف لابن عصفور، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦.

١٩٢- الممنوع من الصرف في اللغة العربية، د/عبد العزيز، علي سفر، مجلس النشر العلمي، الكويت، ١٩٩٠م.

١٩٣- مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع عشر، د/محمد الشيخ عليو محمد، دار المنهاج، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٩٤- المنصف شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى، تح: إبراهيم مصطفى، وآخر، ط. دار إحياء التراث القديم، فى ١٣٧٣ هـ، ١٩٥٤ م.

١٩٥- منع الصرف بين الاستعمال و التعقيد النحوي، فوزي الشايب، مجلة المجمع اللغة العربية بدمشق» جمادي الأولي ١٤١٧ - العدد ٤.

١٩٦- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د علي زوين، دار الشئون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦ م.

١٩٧- منهج الكوفيين في الصرف، رسالة دكتوراه مقدمة من الباحث: مؤمن بن حسن غنام، جامعة أم القرى، ١٩٩٧م.

١٩٨- موصل النبيل إلى نحو التسهيل، الشيخ خالد الأزهري، رسالة دكتوراه مخطوطة، مقدمة من الباحثة: ثريا عبد السميع إسماعيل، ١٩٩٨م.

١٩٩- الموصل في شرح المفصل للإمام حسين السغناقي ٧١٤هـ قسم الأسماء دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه، مقدمة من الباحث: أحمد حسن أحمد نصر، جامعة أم القرى، ١٩٩٨م.

٢٠٠- الموضح في وجوه القراءات، لابن أبي مريم، تحقيق الدكتور عمر حمدان الكبيسي، ط١، ١٩٩٣ م.

٢٠١- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي، تح: الشيخ: عادل أحمد عبد المقصود، الشيخ: علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢ م.

٢٠٢- النحو الوافى، عباس حسن. دار المعارف، ط١٥.

٢٠٣- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، للأنبارى. تح: د. إبراهيم السامرائى. مكتبة المنار (الأردن). ط٣ ١٩٨٥م.

٢٠٤- نظرية التعليل في النحو، جسن سعيد الملخ، دار الشروق، ٢٠٠٠م.

٢٠٥- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تح: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف المغربية، ١٩٩٩م.

٢٠٦- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار - وهي حاشية على تفسير البيضاوي لجلال الدين السيوطي، رسالة دكتوراه، مخطوطة، جامعة أم القرى، ٢٠٠٥م.

٢٠٧- الهداية في شرح الكفاية، الآثاري، رسالة ماجستير مخطوطة، مقدمة من الباحث: عبد الرحمن بن زايد الشعشاعي، جامعة أم القرى، ١٤٢٠ هـ.

٢٠٨- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، للسيوطى (٩١١هـ). تح: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية. ط١، ١٩٩٨م.

٢٠٩- الوافي في شرح الشاطبية، للشيخ عبد الفتاح القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، مكتبة السوادي للتوزيع، ط٤، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.